

CD/PV.1011  
9 March 2006

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

---

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية عشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الخميس، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠١١ مؤتمر نزع السلاح.

أود بداية أن أرحب ترحيباً حاراً بالنساء اللواتي يمثلن فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالسلم والتابع للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، اللواتي حضرن، كما في السنوات الماضية، حلقة دراسية احتفالاً باليوم الدولي للمرأة. وتوجد بيننا اليوم عضوات في منظمات نسوية غير حكومية شاركن في الحلقة الدراسية لهذا العام بشأن "اليورانيوم - من مستنفد إلى مواد انشطارية"، وقد وجهن رسالة إلى مؤتمر نزع السلاح، جرياً على عادة قديمة العهد.

بيد أنني أود، قبل قراءة الخطاب عليكم، أن أعطي الكلمة لسفير كرواتيا السيد غوردان ماركوتيتش، رئيس الاجتماع السادس المتعلق باتفاقية حظر الألغام، الذي سيدي بيان بمناسبة الذكرى السابعة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

السيد ماركوتيتش (كرواتيا) (الكلمة بالانكليزية): بداية، أسمح لي سيدي الرئيس بأن أعرب عن ارتياحنا لرؤيتكم تتقلدون منصب الرئاسة، وعن اعتقادنا الصادق، في الوقت نفسه، بأنكم، إلى جانب الرؤساء الخمسة الآخرين لدورة هذه السنة، ستقودون هذا المخفل المهيب نحو استئناف عمله وتوجيهه صوب استعادة مكانته الفريدة في عالم نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

لقد احتفلنا يوم الأربعاء الماضي، أي في ١ آذار/مارس، بالذكرى السابعة لدخول اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز التنفيذ.

وعلى العموم، فإن اتفاقية حظر الألغام في حالة جيدة جداً. ونحن مدينون للغاية في ذلك لسلفنا في الرئاسة سفير أستراليا الكفؤ، السيد بيترتيتش، وفريقه المؤهل، اللذين وجهنا جهودنا صوب إيجاد عالم خال من الألغام السنة المنصرمة. وفي أثناء رئاستنا، سنبدل قصارى جهدنا للاستمرار على الدرب ذاته من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

وكما يعلم معظمكم، فإن هذه الاتفاقية وليدة شراكة فريدة بين الحكومات والمجتمع المدني. ونحن، إذ نضع ذلك في الاعتبار، نشيد في المقام الأول بالحملة الدولية لحظر الألغام الدولية وبلجنة الصليب الأحمر الدولية على جهودهما في بث الحياة في هذه الاتفاقية. كما نود، مهتدين بهذا المثال وبغيره من الأمثلة المشابهة، دعم مشاركة المجتمع المدني في عمل هذه الهيئة الموقرة مشاركة أكبر. ولا ريب أن اتفاقية حظر الألغام ما هي إلا جزء ضئيل من تعددية الأطراف في زمن صعب شهد أفولها.

واسمحوا لي الآن بإبلاغكم بأخر الأرقام والتطورات في حياة اتفاقية حظر الألغام. إن نحو ثلاثة أرباع دول العالم أطراف في الاتفاقية (١٤٩)، وهناك مؤشرات بانضمام عدد قليل إضافي من الدول في المستقبل القريب، أي بحلول انعقاد الاجتماع القادم للدول الأطراف في أيلول/سبتمبر المقبل في جنيف. ومع أن ٤٥ بلداً لم يوقع بعد على الاتفاقية، فمن المهم التشديد على أن الاتفاقية أرسى قاعدة دولية جديدة تقيد بها على حد سواء معظم الدول التي لم تنضم (بعد) إلى الاتفاقية لأسباب متنوعة، لكنها ترى مع ذلك فضل تطبيقها. ونتيجة لهذه التطورات، انخفض استعمال الألغام المضادة للأفراد انخفاضاً كبيراً، كما أن إنتاجها أخذ في التباطؤ باطراد، والتجارة في هذا السلاح قد توقفت تماماً تقريباً. وعلاوة على ذلك، حققت الدول الأطراف في الاتفاقية نجاحاً كبيراً في تدمير مخزون الألغام، وهي تقيد تمام التقيد في هذا الصدد بآجال تدمير المخزون المنصوص عليها في الاتفاقية. وإضافة إلى ذلك، ومع

مراعاة الأجل المحدد في عام ٢٠٠٩، وهو آخذ في الاقتراب بسرعة ويتعلق بقيام الدول التي انضمت إلى الاتفاقية بإزالة الألغام، من الجدير بالذكر أن هذا الهدف القصير الأمد، وهو الهدف الأهم من أهداف الاتفاقية، يجري العمل الدؤوب على بلوغه. وفي الختام، وهذا هو الأهم، يتلقى ضحايا هذا السلاح المروع رعاية أفضل بكثير، في حين أن عدد الضحايا الجدد سنوياً انخفض انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالسنوات القليلة الماضية.

وكما يعلم معظمكم، فقد عُقد الاجتماع السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في زغرب بـكراواتيا. وكان هو أول اجتماع يعقد عقب المؤتمر الاستعراضي الأول - أي مؤتمر قمة نيروبي المعني بإيجاد عالم خال من الألغام - وبالتالي، فإن مهمته الأولى هي تقييم ما نُفذ في السنة الأولى من خطة عمل نيروبي. وقد صدر هذا التقييم في وثيقة استشرافية اعتمدت في نيروبي وتمثل في ٧٠ إجراءً ملموساً من شأنها توجيه جهود الدول الأطراف نحو "وضع حد، لدى جميع الناس... وفي جميع الأوقات، للآلام التي تتسبب فيها الألغام المضادة للأفراد". وفي الوقت ذاته، فإن المهمة التي واجهت الدول الأطراف في زغرب كانت وضع أولويات وأهداف للسنة القادمة وضمان استمرار الزخم اللازم للوصول بالدول الأطراف إلى المؤتمر الاستعراضي الثاني المقرر عقده في عام ٢٠٠٩. وهذا التقييم للتنفيذ ومجموعة الأولويات الاستشرافية هذه كانا مضمّنين في الحصيلة الرئيسية لاجتماع الدول الأطراف السادس، أي تقرير زغرب المرحلي.

ولما كان العديد منكم في زغرب، فلن أعيد عليكم بالتفصيل عرض ما أنجز منذ المؤتمر الاستعراضي الأول. لكن اسمحوا لي بإبلاغكم بأخر المستجدات.

فمن حيث انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية، صدقت خمس دول إضافية على الاتفاقية أو انضمت إليها منذ قمة نيروبي في عام ٢٠٠٤، ما رفع عدد الدول التي انضمت إلى الاتفاقية رسمياً إلى ١٤٩ دولة - آخرها إيداع أوكرانيا وثيقة التصديق في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية وهايتي في ١٥ شباط/فبراير من هذه السنة.

وفيما يتعلق بالمخزون، لم تنته ١٦ دولة طرفاً من تدمير مخزون الألغام عند نهاية قمة نيروبي. وفرغت الجزائر مؤخراً من برنامجها للتدمير. وهناك اليوم ١٤ دولة طرفاً فقط لم تنته بعد من تدمير مخزون الألغام المضادة للأفراد.

وفيما يرجع إلى إزالة الألغام، فمنذ قمة نيروبي، أشارت سورينام إلى أنها أوفت بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من الاتفاقية بخصوص إزالة جميع الألغام المضادة للأفراد من المناطق الملغمة التي تقع ضمن ولايتها أو سيطرتها. وإضافة إلى ذلك، أعلنت غواتيمالا في الاجتماع السادس للدول الأطراف أنها هي أيضاً أتمت هذا الحدث الهام، إذ أصبحت الدولة الطرف السادسة التي تعلن أنها قامت بذلك.

وأخيراً، في مجال مساعدة الضحايا، فإن العديد من الدول الأطراف الأربعة والعشرين التي أبلغت عن وجود أعداد كبيرة من الناجين من الألغام الأرضية قضت جزءاً كبيراً من عام ٢٠٠٥ في وضع أهداف ملموسة ومحددة زمنياً في مجال مساعدة الضحايا لتوجيه جهودها في إعادة تأهيل الناجين من هذه الألغام وإعادة إدماجهم.

إن مواجهة التحديات الأمنية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حظر الألغام يتطلب من جميع الدول الأطراف أن تضع في المقدمة مفهومين رئيسيين، هما المسؤولية والتعاون. فهذان المفهومان لا يشكلان عماد هذه الاتفاقية فحسب، بل ينبغي أن يشكلا أيضاً حجر الزاوية لعلاقات دولية سليمة، لا سيما في ميدان نزع السلاح

وتحديد الأسلحة. والدول الأطراف في الاتفاقية، بوصفها دولاً ذات سيادة، مسؤولة عما يحدث داخل حدودها، وهذا يشمل أولاً وقبل كل شيء رفاهية جميع مواطنيها. وفي سياق معاهدة حظر الألغام، فإن هذا يعني أن دولاً أطرافاً، مثل كرواتيا التي أبلغت عن المناطق المغممة وعن عدد كبير من ضحايا الألغام، مسؤولة في النهاية عن ضمان إعادة تأهيل الناجين من الألغام وإعادة إدماجهم، وعن إزالة جميع الألغام التي تقع ضمن ولايتها أو سيطرتها. ويجب في الوقت نفسه عدم إغفال أنه، بموجب المادة ٦ من الاتفاقية، ينبغي للبلدان القادرة على تقديم المساعدة اللازمة إلى الدول المتضررة من الألغام التي تحتاج إلى تلك المساعدة أن تفعل ذلك. ومئات ملايين الدولارات التي جمعت في السنوات الأخيرة لمكافحة الألغام تشهد على مدى وفاء الدول المانحة بواجبها. ومع ذلك، فإن الأموال التي جمعت حتى الآن، رغم حجمها الكبير، لم تكن كافية. فالبلدان المتضررة من الألغام تنقصها الموارد اللازمة لجميع أنشطة مكافحة الألغام، لا سيما إزالة الألغام التي تُعدُّ أهم هدف قصير الأجل للاتفاقية. ويجب بذل جهود إضافية للوفاء بهذا الالتزام الباهظ الثمن ولمعالجة هذه المشكلة الملحة للغاية التي تواجهها جميع الدول الأطراف بسبب اقتراب الأجل المحدد لإزالة الألغام، وهو ١ آذار/مارس ٢٠٠٩ بالنسبة إلى أولى الدول التي انضمت إلى الاتفاقية.

وفي الختام، نعتقد أن جميع الدول التي يأتي فيها الأمن في طليعة الأولويات على جدول أعمالها مسؤولة عن العمل على بلوغ الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية. ويجب ألا ننسى أن كلاً من الدول الخالية من الألغام والدول الملوثة بالألغام على السواء تشترك في المسؤولية، بصفتها دولاً أطرافاً في الاتفاقية، لإعطاء ما يمكنها من موارد مالية وتقنية وتنقيفية لتطهير عالمنا من الألغام المضادة للأفراد. إن قبول المسؤولية المشتركة والتعاون هما وحدهما الكفيلان بتحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمناً وحال من الألغام المضادة للأفراد.

واسمحوا لي في ختام حديثي القول إننا نعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أيضاً أن يستفيد من روح المسؤولية والتعاون السائدة بين الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام وأن يخرج من المأزق الذي وجد نفسه فيه على مدى السنوات الثمان الماضية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير كرواتيا السيد ماركو تيتش على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة.

سأقرأ عليكم الآن خطاب المشاركين في الحلقة الدراسية المتعلقة بيوم المرأة الدولي الموجه إلى مؤتمر نزع السلاح.

"السادة والسيدات المندوبون الموقرون،

"كنا نود قراءة هذا البيان عليكم في عام ٢٠٠٦ لأول مرة منذ ما يزيد عن ٢٠ عاماً ما برحنا نقدم فيها بيانات إلى مؤتمر نزع السلاح. لكن، رغم كل الدعم الذي سمعنا عنه على مدى الأسابيع المتعددة الماضية، يبدو أنه ليس من الممكن بعد لزعيمة من زعماء المجتمع المدني التوجه إليكم مباشرة في بيان سنوي بمناسبة يوم المرأة الدولي. ومع أننا مترعجات لأننا لم نستطع قراءة بياننا بأنفسنا، فإننا نعتبر ذلك دليلاً على قوة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية النسوية بوجه خاص. ونود بالخصوص شكر السفراء والممثلين الذين تكلموا باسمنا ببلاغة ليطلبوا أن نتاح لنا فرصة التحدث إلى هذا المحفل بأنفسنا.

"لقد بدأ يوم المرأة الدولي في عام ١٩٠٩ وكان مرتبطاً مباشرة بمشاركة المرأة في العمليات السياسية. ففي مؤتمر نزع السلاح، ليس هناك سوى ١٣ في المائة من وفود الدول الأعضاء تقودها نساء. ويحتفل المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم في هذه السنة بيوم المرأة الدولي من خلال إدانة الحرب وشن حملات لنزع السلاح النووي والمطالبة بالمشاركة في جميع مستويات صنع القرار على قدم المساواة. وقد أوصلنا صوت المرأة إلى مؤتمر نزع السلاح كما دأبنا على فعله منذ عام ١٩٨٤.

"وما فتئت المنظمات غير الحكومية تنادي ضمير المجتمع الدولي، لكننا نقوم أيضاً بمهام عملية. فنحن موجودات في الرواق كل أسبوع، نستمع إلى المناقشات العامة ونُطلع المعنيين عليها في جميع أنحاء العالم. ونقدم إليكم العديد من الموارد - فنحن همزة الوصل بينكم وبين الجمهور بوصفنا مصدراً للخبرة التقنية ومحفوظاتٍ وذاكرة مؤسسية.

"وفائدتنا في هذه المجالات مشهود بها على نطاق واسع، وأقمنا علاقات تعاون مثمرة مع الحكومات على مدى سنوات. وقد آن الأوان لكي تعترفوا رسمياً بعملنا وتستكشفوا أفضل الممارسات التي تشكّلت في محافل أمنية دولية أخرى هنا في مؤتمر نزع السلاح. وسيستفيد المؤتمر من المزيد من الشفافية والعمل مع العالم الخارجي. ويسرنا العمل معكم لتيسير ذلك.

"وبما أننا راقبنا هذا المحفل على مدى عقود من الزمن، اسمحوا لنا بالإدلاء ببعض الملاحظات من الرواق. فبشأن برنامج العمل الذي استعصى عليكم طيلة السنوات التسع المنصرمة، فإننا لا نسمع فقط عن معظم الدعم الحكومي لـ "مقترح السفراء الخمسة" القاضي بإنشاء لجان مخصصة معنية بمعاهدة المواد الانشطارية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية، بل أيضاً لم نسمع بعد عن أي بيان أدلي به في جلسة عامة يعارضه. وقد قيل لنا إن مؤتمر نزع السلاح لا يقترب من توافق في الآراء، لكن لم يُقل لنا لماذا. والعالم يود أن يعرف من يعارض مقترح السفراء الخمسة، ولماذا، وما هي الاقتراحات البديلة لتحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل.

"كما لم نسمع بدولة واحدة تعارض علناً معاهدة بشأن المواد الانشطارية. وإذا كان العائق الوحيد الذي يعوق بدء المفاوضات هو عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، فإننا نتطلع إلى بذل جهود كبيرة، لا سيما من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، لاستقصاء القضايا المحيطة بمعاهدة بشأن المواد الانشطارية هذه السنة. وقد أتاح لكم رؤساء هذه السنة فرصة التحقيق في القضايا التقنية واستكشاف التقارب في المجالات الصعبة. وكل فحص جاد سيشمل خبراء تقنيين من جميع أنحاء العالم ومن العواصم. ونتطلع إلى أن نرى هنا في أيار/مايو أعضاء الفريق المعني بالمواد الانشطارية الذي شكّل مؤخراً، وخبراء من عواصمكم. ونتطلع إلى مناقشة متعمقة بشأن التحقق وبشأن المخزونات القائمة. كما نتطلع إلى أن تجري هذه المناقشات في شكل مفاوضات تمهيدية لوضع إطار لهذه المفاوضات. ونتطلع إلى أن تكون هذه المناقشات من الأهمية بحيث تعيد الثقة في مؤتمر نزع السلاح لكي تبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وسيكون لجدية هذه المبادرة تأثير كبير على رأي العالم الخارجي في قدرة مؤتمر نزع السلاح على العمل دون مساعدة المحافل الأخرى.

"والمنظمات غير الحكومية مستعدة لدعم وتشجيع جميع المفاوضات التمهيدية والمفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية. وقد أوّلت الحلقة الدراسية لهذه السنة بمناسبة يوم المرأة الدولي الاهتمام لمعاهدة للمواد الانشطارية، رابطة بينها وبين تحقيق تقدم في عدم الانتشار ونزع السلاح. ومعاهدة للمواد الانشطارية هي معاهدة يمكن التحقق منها، والتحقق عامل حاسم قطعاً لكل نظام فعال لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد أنه كما تعلّم المجتمع الدولي كيفية التحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي تم التفاوض بشأنه آنذاك، فكذلك سيثبت العلم قابلية التحقق من معاهدة للمواد الانشطارية. ونود منكم بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن؛ وإن بدأت قبل توصلكم إلى توافق في الآراء بشأن التحقق، فإننا على ثقة من أن المفاوضات يمكن أن تتناول هذه القضايا، وستناولها.

"ونعتقد أن نزع السلاح النووي أمر يمكن تحقيقه، وسوف يتحقق. ونقرّ بأن هناك تحديات وانتكاسات في عملية تحقيق سلم وأمن دوليين حقيقيين، لكن ثقتنا في قدرة هذه الهيئة على تخطي تلك العقبات تظل كبيرة".

أرسل هذه الرسالة كل من فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالسلم، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، والتحالف النسائي الدولي.

وأود، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح وأصالة عن نفسي، أن أشكر المشاركين في الحلقة الدراسية التي تخلد يوم المرأة الدولي على خطابهم وعلى جهودهم الحازمة والتي لا تكل في مناصرة نزع السلاح والسلم والأمن للجميع.

وقبل الانتقال إلى المرحلة التالية من مناقشتنا، أود توديع السفير تيم كاولي، الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى مؤتمر نزع السلاح، الذي ينهي مهامه اليوم.

لقد انضم السفير كاولي مؤتمر نزع السلاح في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وكان التزامه القوي بحل القضايا التي لم يُبْتَّ فيها المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وبدء العمل الموضوعي واضحاً وضوحاً شديداً أثناء رئاسته السنة الماضية. ونحن متعودون أيضاً على مهنيته وشغفه الملحوظين اللذين أثبتهما في محافل أخرى لنزع السلاح، لا سيما المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ ولجانته الفرعية التحضيرية. وكلنا ننتظر الترحيب به مجدداً قريباً عند عودته إلى جنيف لتولي مهام جديدة بصفته مدير شعبة جنيف التابعة لإدارة شؤون نزع السلاح وبصفته نائب المدير العام للمؤتمر.

يوجد المتكلمون التالون على لائحة الجلسة العامة لهذا اليوم وهم ممثلو كل من أستراليا والأرجنتين وإسرائيل والجزائر والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وسويسرا وكندا وماليزيا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا واليابان.

والآن، أعطي الكلمة إلى ممثل الجزائر، السيد حمزة خليفة.

السيد خليفة (الجزائر): اسمحوا لي سيدي الرئيس، ومن خلالكم المؤتمر، بأن أخرج عن الموضوع المدرج في جدول أعمال الجلسة أصلاً، وهو نزع السلاح النووي. ولكن أهمية الموضوع الذي سأتكلم عنه يلهمني الجرأة، وأنا متأكد من أنه سيشفع لي أمام أعضاء المؤتمر للخروج عن هذا الجدول.

وأشكركم بالمناسبة سيدي الرئيس، ومن خلالكم أعضاء المؤتمر، بدعوة الممثل الدائم الموقر لكرواتيا بالتكلم أمام مؤتمر نزع السلاح اليوم حول ذكرى دخول اتفاقية أوتاوا حيز التنفيذ عملاً بأحكام البند ٣٤ من النظام الداخلي للمؤتمر.

وقبل أن أتطرق إلى اتفاقية أوتاوا، بودي أن أعرب عن أسف وفد بلادي أن الأمور لم تنضج هنا بعد بالمؤتمر للسماح للمنظمات غير الحكومية بإلقاء ولو كلمة واحدة خلال سنة أمام المؤتمر. ويزداد تعجبنا أن هذا يمنح المؤتمر من الاستفادة من خبرة هذه المنظمات والتزامها بترقية الأمن والسلم الدوليين، على عكس ما يجري في الأطر الأخرى والذي تمثل اتفاقية أوتاوا التي سنتكلم عنها مثلاً حياً للنجاح.

كما تعلمون، في أول آذار/مارس الفائت مرت علينا الذكرى السابعة لدخول اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروضة باتفاقية أوتاوا، حيز التنفيذ. وقد أخذت الكلمة اليوم للتكلم عن أهمية هذا الصك الدولي والإنجازات المحققة والعقبات والمشاكل المطروحة بالنسبة لتنفيذه.

تعتبر الألغام المضادة للأفراد ذلك السلاح الأعمى خطراً جسيماً ومستمراً، لا سيما على المدنيين، بما يسببه من ضحايا وعاهات مستديمة. فانفجاراتها وضحاياها لا تتوقف عند انتهاء النزاعات بل تستمر ما بقيت هذه الأسلحة مدفونة هنا أو هناك على مدار عشرات السنين.

كما قلت، إن الآثار الهدامة لهذه الآفة متعددة في ضحاياها وعميقة في أضرارها، يلخصها على قدر كاف الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لسنة ١٩٩٨ حول تقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام المضادة للأفراد. ففي الفقرة ١٦٠ من هذا التقرير، يقول الأمين العام: "تعد الألغام الأرضية شديدة الضرر على نحو غير عادي لقدرتها على إعاقة كل من التنمية المستدامة الطويلة الأجل وتقديم المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل، وتشكل الألغام أينما وجدت خطراً حقيقياً ودائماً". ليس هذا فحسب بل تأثيراتها الهدامة تشمل حتى إطار الحياة ألا وهو البيئة مثلما جاء في تقرير الهيئة الدولية لمساعدة المعوقين (Handicap International) المعنون "ما هي حقوق ضحايا الألغام". إن الحاجة لمثل هذه الأسلحة لم تعد مبررة وهذا بالنظر إلى ضخامة أضرارها بمقابل جدواها العسكرية والاستراتيجية المحدودة جداً.

إننا لا زلنا نعتقد أن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد تشكل الإجابة الملائمة لمعالجة هذه المسألة بصفة شاملة ونهائية. فهي توفر المعايير القانونية لحظر هذه الأسلحة حظراً شاملاً لجعل العالم حال منها. كما أنها تشكل مثلاً للتعاون المتعدد الأطراف والتضامن الدولي وكذلك إطاراً للشراكة بين مختلف مكونات المجتمع الدولي من حكومات ومنظمات إقليمية ودولية ومجتمع مدني. فهي بوتقة لتضافر الجهود للحد من وقوع ضحايا جدد لهذه الألغام والتكفل بضحاياها. باختصار هي جهد إنساني لحذف هذا السلاح من قاموس البشرية. وهي بهذا تشكل لبنة هامة في القانون الإنساني وأداة لترع هذا السلاح كليةً. كما أنها تعتبر عاملاً مهماً لزرع الثقة بين الدول.

إن الجزائر، وانطلاقاً من التزامها الدائم بترقية السلم والأمن الدوليين، قد انضمت إلى اتفاقية أوتاوا على غرار معظم الصكوك الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح والقانون الإنساني.

فمسألة الألغام المضادة للأفراد بالذات لها أهمية خاصة بالنسبة لبلادي لارتباطها بوجودان الشعب الجزائري وتاريخه الحديث. فهي تذكرنا بخطي شال وموريس الملغمين اللذين أقامهما الاستعمار على طول حدودنا الشرقية مع تونس الشقيقة والغربية مع المغرب الشقيق لمنع الشعب الجزائري من استرجاع سيادته الوطنية. فكلما انفجر لغم بهذه المناطق، وكلما وقعت ضحية جديدة، إلا وذكرنا بتلك الحقبة الاستعمارية المأساوية.

لهذا فالجزائر عازمة وبجد على تقديم مساهمتها ووضع لبيتها في النضال ضد الألغام المضادة للأفراد. فابتداءً من استرداد السيادة الوطنية سنة ١٩٦٢، عملت بلادي على إزالة أداة العطب والموت هذه من على التراب الوطني. ومنذ تصديقها على اتفاقية أوتاوا سنة ٢٠٠١ وهي تعمل على الإيفاء بالتزاماتها كاملة وبقدر المستطاع. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أتمت الجزائر عملية التدمير الكامل لمخزونها من الألغام المضادة للأفراد عملاً بالمادة الرابعة من الاتفاقية، وهذا قبل الآجال المحددة. وقد تمت عملية التدمير النهائية هذه تحت الإشراف الشخصي لرئيس الجمهورية. ويدل هذا على الأهمية التي توليها بلادي وعلى أعلى المستويات لمسألة الألغام المضادة للأفراد.

لقد تمكنا في الاجتماع السادس للدول الأطراف الذي استضافته زغرب عاصمة كرواتيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وهي مشكورة على ذلك، من تقييم الانجازات المحققة في مجال تنفيذ توصيات خطة عمل نيروبي ٢٠٠٥-٢٠٠٩ لأجل وقف المعاناة الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد. إن الحصلة المستنتجة طيبة على العموم لكنها غير كافية.

فالاتفاقية تحوز على عضوية ١٤٩ دولة. وقد تم تدمير أكثر من ٣٨ مليون لغم من مخزونات الدول الأطراف إلى الآن. هناك تحسن في التكفل بضحايا الألغام في المجالات الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية. دون أن ننسى المبالغ المالية المسخرة من الدول المانحة لصالح الدول المتضررة. هذا زيادة على تطهير الكثير من المناطق الملغمة.

كما توجد مؤشرات تدعو إلى التفاؤل على المستوى العالمي تتمثل في التراجع المحسوس في استعمال هذه الألغام وإنتاجها ونقلها. وهذا يعكس التزام الكثير من الدول غير الأطراف ببعض معايير الاتفاقية. بود الوفد الجزائري التعبير عن ارتياحه لذلك وشكره للدول غير الأطراف التي التزمت طواعية بتقديم تقارير حول تدابير الشفافية. ونرجو أن تكون كل هذه الخطوات إجراءات في اتجاه التصديق على الاتفاقية.

ونحن نسرد هذه النتائج الإيجابية، فهذا لا يعني على الإطلاق أن الأمور على خير ما يرام. فهناك ٤٦ دولة لا تزال خارج الاتفاقية من بينها ٢٢ دولة عضواً في مؤتمرنا هذا. كما أن العالم لا يزال يسجل عدداً كبيراً من الضحايا كل سنة. فحسب تقرير الحملة الدولية ضد الألغام سنة ٢٠٠٥، هناك معدل ما بين ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ ضحية كل سنة، تسجل في حوالي ٩٨ دولة، بما فيها الدول غير الأطراف. وحسب دراسة أجريت حول المصابين في ١٣ دولة تبين أن ٩٦ في المائة منهم مدنيون، و ٢٤ في المائة منهم هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. والألغام هذه لا زالت منتشرة في مساحات شاسعة ب ٤٥ دولة طرف في الاتفاقية والعشرات ممن هم خارجها.

إن حسامة التحدي ونبيل الهدف تجعلنا نلح على ضرورة عالمية الاتفاقية. إن الكثير بل حل الدول المتضررة هي دول نامية. بانضمامها إلى الاتفاقية قد أعلنت نيتها الصادقة للقضاء على هذه الآفة. وهي بالتأكيد تريد الإيفاء بالتزاماتها كاملة في الآجال المحددة. وقد عملت الكثير منها في هذا الصدد. ولكن الأكثر يبقى أمامنا. ولعل قلة الموارد المالية ونقص الإمكانيات الفنية والبشرية والهياكل يحول دون ذلك. وقد بين اجتماع الدول الأطراف في زغرب أن العديد من عمليات تطبيق مختلف جوانب الاتفاقية، لا سيما تطهير المناطق الملوثة والتكفل بالضحايا، رهن بتوفر تلك الموارد. لذا نوجه نداءنا إلى الدول المانحة وتلك التي تتوفر لديها الإمكانيات لبذل المزيد من الجهود لتقديم الإعانات اللازمة والمساعدة الفنية الضرورية، بمقتضى أحكام المادة السادسة من الاتفاقية.

إن بقاء الكثير من الدول خارج اتفاقية أوتاوا يعيق حقاً فعاليتها. باسم ضحايا هذه الألغام والأهداف النبيلة والإنسانية للاتفاقية، أجدد نداء بلادي إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب الآجال وقبل مؤتمر الاستعراض الثاني للاتفاقية المقرر سنة ٢٠٠٩ تحقيقاً لأهداف المجموعة الدولية المحددة في إعلان الألفية.

وفي الأخير، نرجو أن يستلهم أعضاء المؤتمر العبرة من المثال الذي توفره اتفاقية أوتاوا والعمل سوياً لإخراج مؤتمر نزع السلاح من سياته خدمة للأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد خليفة، ممثل الجزائر، على بيانه. والآن، أعطي الكلمة إلى ممثل أستراليا، السيد كريغ ماكلاشان.

السيد ماكلاشان (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، في السنوات السبع التي أعقبت دخول معاهدة حظر الألغام حيز التنفيذ، حقق المجتمع الدولي تقدماً كبيراً في تخليص العالم من هذه الأسلحة الفتاكة. وفي صميم هذا النجاح الشراكة بين الدول الأطراف، البالغ عددها ١٤٩ بلداً، ومجتمع المنظمات غير الحكومية العالمي. وبالعامل معاً أزلنا أكثر من ٦٣ مليون لغم مخزن في السنوات الأخيرة، وطهرنا أراضٍ حيوية لتنمية مناطق فقيرة وساعدنا الضحايا على إعادة بناء حياتهم التي حطمتها عنف خطوة في غير محلها.

ومما يشجع أستراليا كثيراً أن هناك قاعدة لمكافحة الألغام الأرضية تتجلى باطراد في تقلص استعمال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول للألغام الأرضية. لكن عدداً كبيراً جداً من الدول ليست أطرافاً في المعاهدة؛ ولا تزال أعداد كبيرة جداً من الأراضي متضررة بالألغام الأرضية. ولا يزال الأبرياء يقعون ضحايا الألغام الأرضية.

وفي الأسبوع الذي نحتفل فيه بيوم المرأة الدولي، نلاحظ عناء ومعاونة النساء المتضررات مباشرة وبصفة غير مباشرة من الصدمات التي تتسبب فيها الألغام الأرضية. فللألغام الأرضية آثار قاسية جداً على الرفاهية الاقتصادية والوضع الاجتماعي للنساء والفتيات؛ فهن غالباً أشد فئات المجتمع استضعافاً. ومع ذلك، فإن النساء يقمن بدور لا غنى عنه في التصدي لتهديد الألغام الأرضية، سواء محلياً أو وطنياً أو دولياً.

وقد جددت أستراليا التزامها بالحملة ضد الألغام الأرضية بزيادة تعهدها لـ ٧٥ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. وستوظف هذه الأموال من خلال استراتيجية جديدة لمكافحة الألغام تركز على مساعدة البلدان المتضررة من الألغام في منطقتنا ودعم الناجين من الألغام الأرضية والمجتمعات المحلية المتضررة.

وأستراليا، بصفتها الرئيس المعين للاجتماع السابع للدول الأطراف، تأمل الاستناد إلى نجاح الرئاسة الكرواتية لتقربنا جميعاً من نهاية المعاناة التي تسببها الألغام الأرضية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا، السيد كريغ ماكلاشلان، على بيانه. والآن، أعطي الكلمة إلى ممثل النمسا، السيد ماركوس رايتزر.

السيد رايتزر (النمسا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه أول مرة يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي بدايةً بأن أهنيئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا. كما أود الإعراب عن عرفاني لسلفكم، سفير بولندا السيد راباكي الذي لم يأل جهداً للمضي بقضيتنا المشتركة قدماً وإخراج مؤتمر نزع السلاح من مأزقه. كما أود اغتنام هذه المناسبة لأعبر عن أخلص تمنياتي لسفير نيوزيلندا السيد تيم كاولي في مساعيه المقبلة، وسنكون سعداء برؤيته مجدداً في جنيف في الوقت المناسب.

لقد احتفل العالم يوم الأربعاء ١ آذار/مارس بالذكرى السابعة لاتفاقية حظر الألغام.

إن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد مثال ممتاز على كيفية عمل المجتمع المدني والدول معاً بروح الشراكة والشفافية والتعاون. ويبين نجاح الاتفاقية الملحوظ أن التعاون المتعدد الأطراف يمكن أن يثمر نتائج إذا كان التركيز واضحاً والروح تعاونية.

وكان للنمسا في عام ٢٠٠٤ شرف رئاسة المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية، هو قمة نيروبي من أجل إيجاد عالم خال من الألغام. ومما يشجعنا أن نرى أنه لدى توطيد أهداف خطة عمل نيروبي ومراميتها، رحب الاجتماع السادس للدول الأطراف بتقرير زغرب المرحلي السنة الماضية. وقد قاس تقرير زغرب المرحلي الإنجازات التي تحققت في السنة الأولى من العمل ببرنامج عمل نيروبي، وكذلك، يبرز التقرير بوضوح المجالات ذات الأولوية للدول الأطراف، وللمشاركين في الرئاسة، ولرئيس الاجتماع السابع للدول الأطراف في الاتفاقية. وأود اغتنام هذه المناسبة للإشادة بحكومة كرواتيا على نجاحها في رئاسة الاجتماع السادس للدول الأطراف وللضيافة الممتازة في مدينة زغرب. ونعتقد أن عقد اجتماع الدول الأطراف في بلد متضرر من الألغام في أوروبا كان بمثابة إشارة مهمة.

وبوسعنا اليوم الاحتفاء بالتقدم الكبير المحرز. فاستعمال الألغام المضادة للأفراد لم ينخفض انخفاضاً شديداً فقط، بل لم يعد يُنتج من هذه الألغام سوى عدد قليل، كما أن الاتجار في هذا السلاح الخطير توقف تماماً تقريباً. وانخفض كثيراً مرة أخرى عدد ضحايا الألغام سنوياً، ويتلقى اليوم العديد من الناجين من الألغام رعاية ومساعدة أفضل. وصدقت ١٤٩ دولة على الاتفاقية وقبلت بالنهج الشامل لوقف المعاناة التي تتسبب فيها الألغام المضادة للأفراد لدى جميع الناس وفي جميع الأوقات.

وما زالت النمسا مصرة على الحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن والمساهمة في تعزيز التعاون في إطار الاتفاقية وبذل كل ما في وسعها من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها. واسمحوا لي في ختام حديثي بدعوة جميع الدول التي ليست بعد أطرافاً في الاتفاقية إلى التصديق عليها أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النمسا، السيد رايتزر. والآن، أعطي الكلمة لممثل ماليزيا، السيد يسري.

السيد وان عزنانيزام يسري (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس، تأخذ ماليزيا الكلمة أيضاً للانضمام إلى الآخرين الذين تحدثوا في السابق عن الاحتفال بالذكرى السابعة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وسمحوا لي بادئ ذي بدء، نيابة عن وفد ماليزيا، بأن أهنيء كروايتا على العمل الممتاز الذي قامت به بصفتها رئيسة الاجتماع السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام.

هذه الاتفاقية مهمة لأنها توفر السند القانوني لمنع جميع الألغام المضادة للأفراد دولياً. كما توفر للمجتمع العالمي إطاراً للتعاون الدولي في مجال التطهير من الألغام وتدميرها وفي ميدان إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لضحايا هذا السلاح غير الإنساني. وتظل الاتفاقية، من وجهة نظر ماليزيا، أهم صك دولي لمعالجة مشكلة الألغام المضادة للأفراد معالجة شاملة وحاسمة.

ومنذ دخولها حيز التنفيذ قبل سبع سنوات، لاحظنا التقدم الكبير المحرز. ومما يشجع ماليزيا أن أكثر من ٣٨ مليون لغم قد دمر، وطُهرت من الألغام مساحات كبيرة من الأراضي، ولم يفتأ التمويل الموجه إلى مكافحة الألغام يتزايد على مدى السنين. والأهم من ذلك أن وعي الجمهور بمكافحة استعمال الألغام تعزز كثيراً أيضاً منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٩٩. وتأمل ماليزيا أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي في السنوات المقبلة.

وتظل ماليزيا ملتزمة بالتوصل إلى حظر الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم وانضمام جميع الدول إلى اتفاقية حظر الألغام. وبمناسبة الذكرى السابعة لهذه الاتفاقية، نود إعادة التأكيد على ندائنا الهام إلى جميع الدول غير الأطراف التي لا تزال تستعمل الألغام المضادة للأفراد وتطورها وتنتجها، لا سيما تلك الموجودة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بأن تتوقف عن ذلك فوراً وتنضم إلى اتفاقية حظر الألغام. ونعتقد أن من شأن ذلك أن يساهم كثيراً في السلم والاستقرار الدوليين.

وقبل أن أختتم، سمحوا لي، باسم وفد ماليزيا، أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين لتوديع السفير تيم كاوي، وأتمنى له كل خير في مساعيه القادمة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد يسري من ماليزيا، والآن أعطي الكلمة إلى سفيرة جنوب أفريقيا، السيدة غلودين امتشالي.

السيدة امتشالي (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس، بداية، لما كانت هذه المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة أثناء رئاستكم، أود ضم صوتي إلى من هناكم بمناسبة توليكم الرئاسة، لكن سمحوا لي بأن أتحول لحظة عن بياني.

من المعروف أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اعترف بدور النساء المهم في النزاعات باعتماده قراراً في هذا الصدد، وأظنه القرار رقم ١٣٢٥. وبالتالي، فمن المخيب للأمل كثيراً أن يُتخذ قرار داخل مؤتمر نزع السلاح يخالف الدعم الكبير الذي قُدم لسماع صوت ممثلة للمجموعات النسوية أثناء الاحتفال بيوم المرأة الدولي

بشأن المساهمات المهمة التي يمكن للمجتمع المدني، لا سيما النساء، أن يقدمها للمناقشة بشأن نزع السلاح النووي. وستستمر جنوب أفريقيا في التشجيع على اتباع نهج مختلف وأشمل في هذا المضمار.

واسمحوا لي بضم صوتي إلى من تكلموا قبلي احتفالاً بالذكرى السنوية السابعة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في ١ آذار/مارس. لقد كانت مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد قضية مهمة لجنوب أفريقيا حتى قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٩٩. إن أفريقيا إحدى القارات التي عانت كثيراً من استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهذا أمر أنا متأكدة من أن أعضاء هذا المؤتمر يدركونه. وتوجد نسبة كبيرة من الأعداد الهائلة من الضحايا الأبرياء للألغام الأرضية المضادة للأفراد في المناطق الريفية في أنحاء أفريقيا التي عانت الحروب والتراعات الأهلية على مدى العقود الماضية.

ورغم التحديات الكثيرة المقترنة بمشكلة الألغام الأرضية، فإن التجربة تعلمنا أن الصعوبات الكثيرة ليست عصبية على التذليل وأنه يمكن تحقيق نجاح قابل للقياس من خلال التخطيط الدقيق والتفاني والإرادة السياسية اللازمة.

وفي هذا الصدد، تعتقد جنوب أفريقيا جازمة أن معاهدة حظر الألغام فرضت نفسها دون رجعة بصفقتها القاعدة الدولية في مجال حظر الألغام المضادة للأفراد. ويظل انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية إحدى الأولويات، وتدعو جنوب أفريقيا بالتالي جميع الدول التي لم تحظر بعد الألغام المضادة للأفراد إلى أن تبرهن على الإرادة السياسية اللازمة لفعل ذلك.

والتحدي القادم هو ضمان الإبقاء على المكانة البارزة لمعاهدة حظر الألغام. ومن المرجح أن عدم الحفاظ على الزخم سيفضي إلى التركيز على قضايا أخرى لا علاقة لها بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وسيكون لذلك أثر سلبي على الجوانب الإنسانية للمعاهدة، ما يتطلب عقد المجتمع الدولي تعهدات طويلة الأجل لمساعدة ضحايا الألغام وبرامج التخلص منها. ولما كانت هذه الأسلحة لا تزال تسبب الموت والدمار بعد انتهاء فائدتها العسكرية بمدة طويلة، يجب علينا ألا نترك قضية الألغام المضادة للأفراد تصبح ضحية عصر المعلومات، حيث يظل الشيء مهماً إلى أن يأتي شيء غيره.

وفي الختام، ترى جنوب أفريقيا في اجتماع الدول الأطراف في أواخر هذه العام فرصة لإلقاء المزيد من الضوء على أهمية معاهدة حظر الألغام وتسريع تنفيذها وانضمام جميع الدول إليها لتحقيق الرؤية المتمثلة في عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفيرة جنوب أفريقيا، السيدة امتشالي، على بيانها وعلى عباراتها الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة، وأيضاً على الاقتراحات القيمة المتعلقة بيوم المرأة الدولي. والآن، أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين، السيد مارسيلو باييه فونروج.

السيد باييه فونروج (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم وأقول لكم كم أننا مسرورون لتوليكم رئاسة هذا المؤتمر، ونؤكد لكم دعمنا لمساعيكم الرامية إلى معالجة القضايا الموضوعية. لقد طلبنا الكلمة، على غرار الوفود الأخرى، للاشتراك في إحياء ذكرى جديدة لدخول اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتدميرها حيز النفاذ.

ومن خلال هذا البيان أود أن أبين من منظورنا الإقليمي، ما تحقق من منجزات في إطار هذه الاتفاقية. ومن هذا المنظور، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن مدى سرورنا بتصديق هاييتي في الفترة الأخيرة على الاتفاقية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

وأمریکا اللاتينية هي المنطقة التي يوجد بها أكبر عدد من الأعضاء في الاتفاقية. ففي نصف الكرة الأرضية الذي ننتهي إليه، لا يزال بلدان اثنتان فقط لم ينضموا إلى الاتفاقية. فإعلان عام ١٩٩٨ الذي ينشئ من بلدان السوق المشتركة للمحروط الجنوبي (التي تشمل الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وبوليفيا وشيلي) منطقة سلام، أعلن هذه المنطقة منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد ويسعى إلى توسيع هذه المنطقة لتشمل نصف الكرة الأرضية بأسره، وذلك تمشياً مع قرارات منظمة الدول الأمريكية في هذا المجال.

وسأعرض عليكم بإيجاز بعض الخطوات التي ترمي إلى تعزيز الاتفاقية، والتي قامت بها الأرجنتين على الصعيد الإقليمي. ففي آذار/مارس ٢٠٠٤، شاركت الأرجنتين في برنامج العمل المتعلق بالألغام في كولومبيا التابع لمنظمة الدول الأمريكية، وذلك إيماناً منها بأن هذا من شأنه أن يعزز التعاون بين بلدان نصف الكرة الأرضية، ويستجيب في الوقت ذاته لأهداف الاتفاقية وفقاً لأحكام المادة ٦ المتعلقة بالتعاون والمساعدة.

وما فتئت الأرجنتين تدعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة والجهات الشريكة الرئيسية كالصليب الأحمر الدولي، والمنظمات غير الحكومية، من قبيل الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ونداء جنيف، لضمان مشاركة جهات غير حكومية في تعزيز المعايير الواردة في الاتفاقية برمتها. وما فتئ بلدنا يحتضن حلقات دراسية دولية بشأن إزالة الألغام يحضرها ممثلون عن دول من منطقتنا وخارجها مثل جمهورية لبنان. وبخصوص تدابير التعاون والمساعدة الدولية، أنشأت الأرجنتين وشيلي فريقاً عاماً معنياً بتثقيف السكان المقيمين في المناطق الحدودية بشأن الأخطار الناجمة عن حوادث الألغام. وفيما يتعلق بالشفافية في إطار العلاقات المتعددة الأطراف، أدرجت الأرجنتين وشيلي في الاتفاقية إمكانية تضمين التقارير الوطنية المقدمة من الدول الأطراف في الاتفاقية معلومات عن الخطط المتعلقة باستعمال الألغام المحتفظ بها لأغراض التدريب.

وتأمل جمهورية الأرجنتين أن تعزز هذه التجربة الإقليمية فهم الاتفاقية بوصفها ضماناً آمناً للأقاليم الأخرى وتيسر العمل المنسق والفعال للمجتمع الدولي، لا سيما ونحن نمضي قدماً نحو عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد. وينبغي التأكيد على أن هذه الاتفاقية توفر صكاً إضافياً لتسوية الخلافات، في كل من المجالين المدني والعسكري، ذلك أنها ترسم هدفاً إنسانياً أسمى وتضع إطاراً للعمل المشترك. وتشكل في الوقت نفسه تدبيراً هاماً لبناء الثقة يستلزم التعاون فيما بين بلدان المنطقة في مجال نزع الألغام.

وباختصار، حرصت منطقتنا على القضاء على هذه الآفة تجسيداً لموقفها الرافض لحيازة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. وأملي أن يتحقق ما أنجزته منطقتنا في مناطق أخرى بحيث نتمكن، خطوة بخطوة، ومنطقة تلو الأخرى، من تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة التي تعيق تقدم القانون الإنساني الدولي وتوفير الأمن للجميع.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد فالي فونروج، ممثل الأرجنتين. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير كندا السيد ماير.

السيد ماير (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أشارك الآخرين هنا وفي جميع أرجاء العالم إحياء الذكرى السابعة لدخول معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية أوتاوا) حيز النفاذ.

لقد فتح باب التوقيع على الاتفاقية في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي تلك المناسبة التاريخية، وقع على الاتفاقية ١٢٢ دولة. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩، وبعد مضي سبع سنوات بلغ عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها ١٤٩ بلداً - أي نحو ٨٠ في المائة من بلدان العالم. وقد اعتمدت بلدان كثيرة القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية، وقطع تنفيذ أحكامها أشواطاً كبيرة.

وخلال العقد الماضي، أنفق المجتمع الدولي ما يزيد على ملياري دولار في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. فقد تم تدمير ما يقارب ٤٠ مليوناً من مخزونات الألغام المضادة للأفراد، وطُهرت أراضي شاسعة من الألغام لتخصص من جديد للإنتاج الزراعي، وتمت تلبية احتياجات آلاف كثيرة من الأفراد الناجين من حوادث الألغام الأرضية وأسرههم.

وقد انخفض إنتاج الألغام المضادة للأفراد انخفاضاً شديداً، وتكاد تكون التجارة الرسمية بهذه الأسلحة قد انتهت. ويشير آخر تقرير صدر عن شبكة رصد الألغام الأرضية إلى قيام أربع حكومات فقط خلال السنوات الأخيرة بزرع ألغام جديدة مضادة للأفراد. والأهم من كل شيء أن عدد ضحايا الألغام الأرضية انخفض إلى ما بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ ضحية في السنة بعد أن كان يبلغ نحو ضعف هذا العدد عند نشأة الاتفاقية. فالرهان يتعلق إذن بأمن البشر!

ولكن عملنا لم ينته بعد. وفي نهاية المطاف فإن الوعود التي تحملها هذه الاتفاقية لن تتحقق إلا بعد أن تكون الألغام المضادة للأفراد قد أوقعت ضحيتها الأخيرة وبعد إزالة حاجز الموت الذي تنصبه هذه الألغام على الطريق نحو تحقيق حياة أفضل في كافة بلدان العالم وإلى أبد الأبد.

وبمناسبة هذه الذكرى، تعيد كندا التأكيد على التزامها بالعمل إلى جانب الدول الأخرى وشركائنا على الصعيد المتعدد الأطراف وفي صفوف المجتمع المدني بغية تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير كندا، السيد ماير، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لسفير سويسرا، يورغ سترولي.

السيد سترولي (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): لقد مضت سبع سنوات منذ دخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ، وإن هذه الذكرى، التي احتفلنا بها في غرة آذار/مارس، تذكرونا بأنه رغم ما تحقق بالفعل من تقدم كبير في مجال مكافحة آفة الألغام المضادة للأفراد، لا تزال أمامنا تحديات هامة ويجب علينا أن نثابر في جهدنا.

فهناك ١٤٩ بلداً ضمت جهودها إلى جهود العديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الرائدة الرئيسية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة، في سعيها إلى تحقيق حلم مشترك، ألا وهو أن تعلن في يوم من الأيام: لا ضحايا جديدة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب علينا مواصلة العمل بغية إزالة الألغام من القرى، والطرق، والأماكن القريبة من مصادر المياه والمدارس والمستشفيات أو من الحقول، وذلك بتخصيص الموارد

الكافية اللازمة لهذا الجهد واستخدامها بطريقة منسقة وهادفة. ولهذا تعهدت الحكومة السويسرية بمواصلة جهودها الحالية خلال السنوات القادمة بهدف مساعدة البلدان المتضررة في مجال الوقاية من الحوادث وتخفيف المعاناة وتطهير الأراضي الملوثة.

وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر من السنة الجارية، ستستضيف سويسرا المؤتمر السابع للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا الذي سيعقد في جنيف. وسيتيح المؤتمر فرصة لتقييم ما أحرز من تقدم في تنفيذ خطة عمل نيروبي منذ مؤتمر زغرب لعام ٢٠٠٥، ولا سيما فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية الخمسة لإجراءات مكافحة الألغام، ألا وهي انضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية، وزيادة الوعي بمخاطر الألغام، وتدمير المخزونات، وإزالة الألغام، وتقديم المساعدة إلى الضحايا.

ويتسم هذا الجانب الأخير بأهمية بالغة بالنسبة إلى المستقبل ولا يزال يشكل أولوية من أولويات سويسرا، ذلك أن الناجين من حوادث الألغام المضادة للأفراد سيحتاجون إلى المساعدة طيلة حياتهم. وفي هذا المجال لا بد من العمل على الأمد الطويل لأن مساعدة الضحايا لا تتوقف بمجرد إعادة تأهيلهم بل تقتضي دعماً متواصلًا بغية إعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً. وتتولى سويسرا هذه السنة بالاشتراك مع أفغانستان، رئاسة اللجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وهي واعيّة تمام الوعي بهذه الحاجة وبالتحديات الكبيرة التي تواجهها. وفي هذا السياق، سيواصل رئيسا اللجنة الجهود التي بذلها أسلافهما لضمان تحقيق الأهداف المحددة بغية زيادة فرص الحصول على العلاج الطبي الجيد، وتعزيز إعادة إدماج الناجين من الألغام اجتماعياً واقتصادياً، ومساعدة البلدان الأكثر تأثراً في تنفيذ خطط وطنية لتلبية هذه الاحتياجات.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأذكر وأشيد بالعمل الذي يضطلع به مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية الذي يساهم، من خلال وحدة دعم التنفيذ التابعة له، مساهمة هامة في تعزيز الاتفاقية وتنفيذها.

وفي الختام، أود أيضاً أن أؤكد على أن استعمال الألغام المضادة للأفراد من جانب جماعات مسلحة غير تابعة للدولة لا يزال يشكل تحدياً هاماً لا بد من التصدي له. وسويسرا منكبة على بحث هذه المسألة وتود أن تسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي تؤديه منظمات غير حكومية مثل نداء جنيف والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، وحرصها الشديد على إقناع هذه الجماعات بعدم استخدام هذه الأسلحة.

وأود في النهاية أن أشكركم وأهنئكم، سيادة الرئيس وكذلك أعضاء الفريق العامل إلى جانبكم، على ما تميزون به من بُعد نظر في توجيه أعمال المؤتمر وأؤكد لكم دعم بلدي لعملكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير سترولي على البيان الذي أدلى به وعلى عبارات التشجيع اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الولايات المتحدة، السيد توماس كينكين.

السيد كينكين (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة الأمريكية، التي تؤدي دوراً رئيسياً في الجهود العالمية الرامية إلى إزالة الألغام، قد اقترحت على مؤتمر نزع السلاح حظراً على بيع أو تصدير جميع الألغام الأرضية المتبقية. والغرض من هذا الاقتراح هو أن يكمل معاهدة حظر

الألغام، لا أن يتعارض معها. وبما أن مؤتمر نزع السلاح بصدد النظر في سبل وضع برنامج عمل، نرجو من الوفود أن تنظر بجدية في قبول هذا الاقتراح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد كينكين، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن إلى سفيرة جنوب أفريقيا، السيدة غلودين ميتشالي.

السيدة ميتشالي (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالإنكليزية): أشكركم على إعطائي الكلمة للمرة الثانية هذا الصباح لأتطرق بدوري إلى مسألة نزع السلاح النووي.

ويود وفدي إعلان تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل العراق في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ بخصوص نزع السلاح النووي.

ويدرك أعضاء المؤتمر أن جنوب أفريقيا هي من البلدان المؤيدة لترع السلاح النووي ومن أكبر مناصري فكرة إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، سبق لبلدي أن أدلى بآرائه حول هذه القضية الهامة المتعلقة بتزع السلاح النووي، وذلك في مناسبات عديدة سواءً في إطار هذا المؤتمر أو غيره من المحافل المتعددة الأطراف المعنية بتزع السلاح.

وقد تابع وفدي باهتمام شديد المناقشات التي جرت في ظل رئاستكم حول نزع السلاح النووي. ويبدو من خلال البيانات التي أدلى بها معظم المتحدثين أنه يكاد يكون هناك اتفاق عام على أن إمكانية استخدام الأسلحة النووية تشكل خطراً حقيقياً ومستمراً على الإنسانية. ولذلك يبدو واضحاً أن الضمانة المطلقة الوحيدة لمنع استخدام هذه الأسلحة تكمن في إزالتها التامة والتأكد من أنها لن تنتج مطلقاً مرة أخرى.

وتؤمن جنوب أفريقيا بأن استمرار بعض الدول في حيازة الأسلحة النووية أو الإبقاء على خيار الأسلحة النووية يترتب عليه بطبيعة الحال خطر حقيقي بأن تُستخدم هذه الأسلحة، وكذلك إمكانية وقوع هذه الأسلحة بين أيدي عناصر غير تابعة للدولة. لذلك فإن الإزالة التامة لهذه الأسلحة والتأكد من أنها لن تنتج مطلقاً مرة أخرى يظللان الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها. وإننا نعتقد أنه ينبغي أن يظل ذلك هدفاً رئيسياً. كما نعتقد أن جنوب أفريقيا أن أي افتراض بأن تظل الدول الحائزة للأسلحة النووية تمتلك هذه الأسلحة إلى ما لا نهاية، يتنافى مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويتعارض مع الهدف الأوسع نطاقاً المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وخلال مناقشاتنا حول قضية نزع السلاح النووي، أشارت وفود عديدة إلى قضايا هامة على غرار الشفافية وعدم الرجوع ودور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية، وما هذه القضايا إلا جوانب قليلة من جوانب المناقشة حول نزع السلاح النووي. وكما يدرك أعضاء المؤتمر فإن جنوب أفريقيا قد تخلت عن خيار الأسلحة النووية وقامت بتدمير قوتها الردعية النووية.

وترى جنوب أفريقيا أن نزع السلاح النووي لا يشكل جزءاً من هدف "نهائي" منشود، بل هو خطوة يجب تخطيطها على الطريق إلى الهدف الحقيقي لعملية نزع السلاح، ألا وهو نزع السلاح العام والكامل. وعلاوة على ذلك، تقع مسؤولية تحقيق نزع السلاح النووي أساساً على تلك الدول الحائزة لهذه الأسلحة.

وفي الفترة الأخيرة قيل الكثير عن خطر انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أعيد تأكيد رأي جنوب أفريقيا بأن قضية نزع السلاح النووي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن كليهما يتطلب تقدماً مستمراً ولا رجوع فيه. وما دام بعض البلدان يمتلك أسلحة نووية، فإن بلداناً أخرى ستطلع دائماً إلى حيازتها.

ويؤمن وفدي بأن تجاهلنا لعلاقة الترابط القائمة بين نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يعرّضنا للخطر. وكلما طال أمد وجود الأسلحة النووية، طال انتظار العالم للخلاص من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها، وظلت إمكانية حدوث دمار آخر كذلك الذي لحق بميروشيما أو ناغازاكي. ومن المؤكد أن ليس هذا ما نتمناه.

وترى جنوب أفريقيا أنه لا مجال للشك في أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتسم بأهمية بالغة لتحقيق نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة لا تزال تشكل الصك الدولي الوحيد الذي لا يسعى فحسب إلى منع انتشار الأسلحة النووية، بل يتضمن أيضاً التزاماً قانونياً بإزالتها. وفي هذا السياق، نشير أيضاً إلى أن المعاهدة تمثل صفقة تاريخية بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، تعهدت بموجبها الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بالألا تسعى إلى امتلاك هذه الأسلحة في مقابل التزام الدول الحائزة لأسلحة نووية بإزالة هذه الأسلحة.

وقد أشار وزير خارجية جنوب أفريقيا السابق، السيد ألفريد نزو، في بيانه إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، المعقود في عام ١٩٩٥، إلى ما يلي: "قررت جنوب أفريقيا تدمير أسلحتها النووية وأصبحت دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأننا أدركنا أن أحكام المعاهدة تضمن أمننا". وترى جنوب أفريقيا أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال تشكل الركن الأساسي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وسوف نواصل دعوة جميع دول العالم إلى الانضمام إليها.

وفي الختام، يود وفدي أن يذكرنا جميعاً بالحاجة الملحة إلى تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية كوسيلة سوف تفضي بالتأكيد إلى تعزيز السلم والأمن العالميين إلى حد كبير. وكخطوة نحو بلوغ هذا الهدف، نحث مؤتمر نزع السلاح مجدداً على إنشاء هيئة فرعية تُعنى بنزع السلاح النووي دون مزيد من التأخير.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفيرة جنوب أفريقيا، السيدة ميتشالي، على البيان الذي أدلت به. وفيما يلي قائمة المتحدثين الذين ينتظرون أخذ الكلمة: الجمهورية العربية السورية، وإسرائيل، واليابان، ونيوزيلندا، والنرويج، وبيلاروس، وأيرلندا، ومصر، وكولومبيا. والمتحدث التالي هو السيد حسين علي، ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية): أعذر، سيادة الرئيس، لأخذي الكلمة مرة ثانية. أخذت الكلام لكي أرد على بعض ما جاء في بيان مندوب إسرائيل. ولكن قبل أن أرد أرجو أن تسمحوا لي بأن أتوجه بالشكر لسعادة سفير نيوزيلندا، تيم كوغلي، على جهوده وحكمته التي وضعها في خدمة مؤتمر نزع السلاح. ونحن على ثقة بأننا سنستمر في الاستفادة من جهوده وحكمته في موقعه الجديد.

ذكر مندوب إسرائيل بأن نهج بلاده إزاء قضايا نزع السلاح تحدده حالة التوتر الإقليمي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل هي المسؤولة عن حالة التوتر الإقليمي السائدة في الشرق الأوسط وذلك بسبب استمرار احتلالها لأراض عربية في فلسطين ولبنان وسورية. ويقول وفد إسرائيل إن أي عملية لنزع السلاح في المنطقة يجب أن تقوم على نهج الخطوة خطوة وأن الخطوة الأولى يجب أن تكون إقامة علاقات سلمية بين دول المنطقة. ونعقد أن مندوب إسرائيل يعلم أن السلم يتناقض مع الاحتلال. فالاحتلال وفق القانون الدولي هو جريمة، هو حالة عدوان مستمر ولا يمكن أن تتوافق مع حالة السلم. إذن عندما تنهي إسرائيل احتلالها للأراضي المحتلة وعندما تطبق القرارات الدولية فلن تكون هناك مشكلة لإقامة علاقات سلمية.

كذلك ذكر مندوب إسرائيل بأن بلده انضم إلى توافق عام في الآراء حول قرار الجمعية العامة الخاص بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. ونود أن نسأل المندوب الإسرائيلي لماذا يواصل بلده رفض الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي إذا كان لديه رغبة صادقة في إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية؟ لماذا لا ينضم إلى اتفاقية حظر الانتشار النووي؟ ولماذا لا يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على المنشآت النووية الإسرائيلية التي أصبحت، وهذا باعتراف خبراء وصحفيين إسرائيليين، لا تشكل خطراً أمنياً فحسب، ولكن أصبحت أيضاً تشكل خطراً بيئياً على المنطقة برمتها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية، السيد حسين علي، على البيان الذي أدلى به وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير إسرائيل، إسحاق ليفانوف.

السيد ليفانوف (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام، وأثني على كيفية تسييركم لمناقشاتنا. ولتكونوا على ثقة من دعم وفدي الكامل لمسايعكم.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لسلفكم، سفير بولندا السيد زيدسلاو راباكي، لجهودة التي لا تكل، والتي بفضلها تمكن مؤتمر نزع السلاح من عقد مناقشات بناءة بعد سنوات عديدة من الركود.

ويشكل برنامج الأنشطة الذي أعدته مجموعة P6 لهذه السنة خطوة مشجعة في الاتجاه السليم. واسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحي لما خصص من وقت لبحث القضايا الجديدة التي طرحتها فرنسا وسويسرا وأستراليا. ولتكونوا على ثقة من أن وفدي سيشارك مشاركة نشطة في المناقشات حول هذه القضايا الهامة والملائمة.

وبما أننا لا نزال في مرحلة البيانات العامة، وفقاً للبندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا، أود أن أقدم اليوم آراء بلدي بشأن قضية نزع السلاح النووي.

يتحدد نهج إسرائيل إزاء مسألة نزع السلاح من خلال منظور إقليمي وعالمي. ونظراً للطوارئ السياسية في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل مجبرة على تكييف نهجها إزاء هذه القضية العالمية حسب وضعها الإقليمي.

وقد أعلنت حكومة إسرائيل في عام ١٩٩٢ رؤيتها للأهداف المتعلقة بالأمن الإقليمي في الشرق الأوسط على المدى الطويل. وقد ورد في إعلانها ما يلي: "انطلاقاً من السعي العالمي إلى تحقيق نزع سلاح عام وكامل، سوف تسعى إسرائيل، حال إقامة علاقات سلمية في منطقتنا، إلى أن تشترك دول المنطقة في إقامة منطقة خالية من القذائف أرض - أرض والأسلحة الكيماوية والبيولوجية والأسلحة النووية يمكن التحقق منها بصورة متبادلة".

وعملياً، تعتقد إسرائيل أن الظروف السياسية السائدة في الشرق الأوسط تقتضي نهجاً تدريجياً. وتمثل الخطوة الأولى من هذه العملية في اتخاذ حد أدنى من تدابير بناء الثقة، تلي ذلك إقامة علاقات سلمية دائمة تقوم على المصالحة وحسن الجوار والحدود المفتوحة والثقة فيما بين الدول. وفي مرحلة لاحقة، أي عندما تُهيأ الظروف الملائمة، يمكن البدء في مفاوضات بشأن الترتيبات الأمنية الإقليمية، تكملها في نهاية المطاف تدابير تتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

وما يؤسف له أن النداءات التي كررها رئيس إيران في الفترة الأخيرة بمحو بلدي من خريطة العالم لا تساهم في تحقيق هذا الهدف.

وبما أن أي تقدم متوقع في نزع السلاح الإقليمي سيكون بطيئاً، فمن الأهمية بمكان أن تعالج الصعوبات التي تعترض عدم الانتشار على صعيد عالمي. وفي هذا الإطار، ينبغي إيلاء اهتمام بالغ لاحتياجات العالم المتزايدة من الطاقة.

وإيماناً منا بهذا المنطق، تنضم إسرائيل كل سنة إلى توافق الآراء بشأن القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن الرؤية الإقليمية المشتركة لمسألة نزع السلاح وعدم الانتشار، تشكل في حد ذاتها أحد تدابير بناء الثقة.

وينبغي أن يقوم إنشاء هذه المنطقة على ترتيبات يتفق بشأنها جميع دول المنطقة المعنية بحرية. ويعتقد بلدي أنه لا يمكن إنشاء هذه المنطقة إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين دول المنطقة، بما فيها الدول المعنية مباشرة.

وأود أن أشدد على أن توقيت النداءات الصادرة للبدء في مناقشة موضوعية بشأن نزع السلاح غير مناسب في ظل دعوة دول ومنظمات إرهابية في المنطقة إلى تدمير إسرائيل واستمرار انتشار وتطوير أسلحة الدمار الشامل في غياب أي حوار بشأن الأمن الإقليمي.

وكما سبق ما أشرت إليه في محافل عدة، يجب على المجتمع الدولي، في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز الاستقرار والسلم والأمن في العالم، أن يختار أدوات ملائمة بالاستناد إلى الواقع وإلى التحديات القائمة. وتتجسد هذه التحديات في عدم وفاء البلدان بالتزاماتها القانونية، والحاجة إلى تعزيز نظم عدم الانتشار القائمة، والتشجيع على وقف التجارب النووية، وأخيراً وليس آخراً انتشار تكنولوجيات دورة الوقود.

وفي ظل الحالة الراهنة، ونحن نجابه التحديات التي تعترضنا، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نعطي ثقلًا أكبر للجهود المبذولة من أجل عدم الانتشار العالمي. وعلاوة على ذلك، يمكن إعادة النظر في الصلة المفاهيمية والتقليدية بين التقدم في مجال نزع السلاح والتقدم في مجال عدم الانتشار. فنحن نرى أن هاتين المسألتين لهما طبيعة مختلفة وينبغي الفصل بينهما على المستويين المفاهيمي والعملي.

والتطورات التي شهدتها السنوات القليلة الماضية، ولا سيما فيما يتعلق بإيران في منطقتنا وكذلك في منطقة أقصى شرق آسيا، تبين بوضوح أن انتشار تكنولوجيات دورة الوقود يمكن أن يتحول إلى خطر عالمي باعتبار أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تحول بسهولة لأغراض عسكرية غير مشروعة وسرية.

ونحن نرى إن من مسؤوليتنا، كأعضاء في المجتمع الدولي، أن نتأكد من أن الدول التي تتصرف عن سوء نية لن تتمكن من استغلال الثغرات القائمة في النظم والقواعد الحالية. فهذه الدول تحد بتصرفها هذا من فرص تمتع أعضاء المجتمع الدولي الذين يتصرفون عن حسن نية بمزايا الطاقة النووية.

وليس القصد هنا هو التشكيك في حق البلدان في الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أهمية المبادرات المختلفة المتعلقة بدورة الوقود ونعرب عن تأييدنا لها. وتهدف هذه المبادرات إلى زيادة الأمن الطاقوي العالمي مع الحد في الوقت ذاته من خطر الانتشار النووي، ومن هذه المبادرات على وجه الخصوص مبادرة الرئيس بوش ومبادرة مجموعة الثمانية والمبادرة التي اقترحها الرئيس بوتين في الآونة الأخيرة، كما عرضها سفير الاتحاد الروسي أمام مؤتمر نزع السلاح.

ونحن نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يستثمر جهوده في هذه المبادرات.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير إسرائيل، السيد ليفانوف، على بيانه وعباراته الرقيقة الموجهة للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان، السيد يوشيكوي مين.

السيد مين (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، يسرني غاية السرور أن أقدم آراءنا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لا سيما ونحن نحتفل هذا الأسبوع باليوم العالمي للمرأة. فهذه المسألة لا تستأثر باهتمام الدول الأعضاء فقط وإنما أيضاً العديد من المنظمات غير الحكومية، على غرار ما ورد في البيان الذي ألقيناه منذ دقائق قليلة.

وقد أبرزت المناقشات التي أجريناها بقيادتكم عدة نقاط هامة فيما يتعلق بتزع السلاح النووي، كما أن المواضيع الأربعة التي أترتموها توفر لنا نقاطاً إرشادية مفيدة لمداولاتنا المقبلة. أما موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فسيجري التطرق إليه في إطار المناقشة المركزة المقرر إجراؤها في أيار/مايو بقيادة الرئيس الجديد. وأرجو أن يساعدنا تقاسم بعض الآراء الأولية بشأن بعض النقاط الفنية ذات الأهمية فيما يتصل بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في زيادة فعالية المناقشة المركزة المقرر إجراؤها في أيار/مايو.

وسأتحطى بعض الفقرات القليلة نظراً لضيق الوقت وطول قائمة المتحدثين الذين ينتظرون أخذ الكلمة.

وفي البداية، أشير إلى أنه باستثناء دولة واحدة حائزة لأسلحة نووية، أعلنت ٤ دول أطراف في معاهدة عدم الانتشار حائزة لأسلحة نووية ووقف إنتاجها للمواد الانشطارية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ظل المخزون العالمي من المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة دون تغيير. وحسب بيانات نظام معلومات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بعام ٢٠٠٣، يقدر مخزون هذه المواد بنحو ١٥٥ طناً من البلوتونيوم و١٧٢٥ طناً من اليورانيوم العالي التخصيب. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن إعلان وقف الإنتاج ليس إلا إعلاناً طوعياً للنية ولا يتسم بطابع ملزم قانونياً. وفرض المراقبة الملائمة على هذا القدر الهائل من المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة، من شأنه أن يضمن عدم الانتشار، ويحدد سقفاً للإنتاج بما يكفل نزع السلاح النووي، ويعزز الشفافية، ولا حاجة بنا إلى التذكير بما تتسم به هذه المراقبة من أهمية في معالجة خطر وقوع هذه المواد الانشطارية بين أيدي الإرهابيين.

وتوجد في الوقت الراهن معاهدات وأطر دولية عديدة تعالج مسألة المواد الانشطارية، على غرار معاهدة عدم الانتشار والوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. غير أن هذه المعاهدات والأطر الدولية لا تمارس في واقع الأمر أي شكل من أشكال الرقابة الإلزامية فيما يتعلق بالمواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الحماية المادية وحظر النقل أو الضمانات، أي أن المواد الانشطارية تظل - بعبارة أخرى - "غير خاضعة لأي رقابة".

ومما لا ريب فيه أننا نتوقع من الدول الحائزة لأسلحة نووية التي تمتلك مواداً انشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أن تمارس رقابة ملائمة وشديدة، إلا أن هذه الرقابة تبقى جزءاً من التدابير الوطنية التي لا تخضع، بأي شكل من الأشكال، للضمانات والالتزامات الدولية.

ويمكن لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، من خلال التوسع في مضمون الالتزامات، وكذلك من خلال تدابير التحقق والضمانات، أن تسد، إلى حد ما، هذه "الثغرات الموجودة في المعاهدات والأطر" فيما يتصل بالمواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية.

وكيما يتحقق من خلال المناقشة المركزة والمهيكلية أقصى حد ممكن من الفائدة، تعتزم اليابان تقديم ورقة عمل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وستدرس ورقة العمل هذه المعاهدات والأطر الدولية القائمة مع تأكيد الأهمية التي تتسم بها في الوقت الراهن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ورغم أن ورقة العمل لا تزال قيد الصياغة، عازمت أن أتطرق إلى بعض العناصر الجديدة التي يمكن أن ترد في ورقتنا، وأن أقدمها إليكم.

وفي هذه الورقة الجديدة التي تسترشد بالورقة التي قدمناها في عام ٢٠٠٣ (CD/1714)، سوف ننظر من جديد في أهمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في ضوء "ملاءمتها" للبيئة الأمنية الدولية الراهنة. ثم ستقدم الورقة بعض الأفكار عن الخيارات الملائمة، وذلك مع مراعاة المواقف المختلفة.

وسأنتقل الآن إلى بعض النقاط البارزة الواردة في ورقتنا. أولاً، وفي ضوء الحاجة الكبرى إلى تعزيز وسائل الرقابة، كالحماية المادية، على المواد النووية للحيلولة دون سرقته أو استخدامها من جانب عناصر غير تابعة للدولة، تظل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تتسم في ظل البيئة الأمنية الدولية الراهنة بأهمية لا تقل إطلاقاً

عما كانت عليه فيما مضى. وفي غياب إطار قانوني دولي يكفل الأمن النووي فيما يتعلق بالمواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية، هناك إمكانية واسعة كي تؤدي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية دوراً في هذا المجال البالغ الأهمية المتعلق بالأمن النووي: على سبيل المثال، بإلزام الدول الحائزة لهذه المواد بأن تكفل حماية مادية شديدة للمواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية.

ثانياً، يمكن أن يصنّف مفهوم التحقق في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى أربع أو خمس فئات. وفئات التحقق من امتثال الدول الأطراف لالتزامها بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بالألّا تُنتج مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية، هي كالتالي:

(١) التأكد من أن مخزون المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية لم يرتفع؛

(٢) التأكد من أن المواد النووية المستخدمة لأغراض أخرى غير صنع الأسلحة النووية لم تُحوّل إلى أغراض صنع الأسلحة النووية. ويمكن أن تنقسم هذه الفئة إلى الفئتين الفرعيتين التاليتين:

(١-٢) التأكد من أن المواد النووية المستخدمة في الأغراض السلمية لم تُحوّل إلى أغراض صنع الأسلحة النووية؛

(٢-٢) التأكد من أن المواد النووية المستخدمة في الأغراض العسكرية التقليدية لم تُحوّل إلى أغراض صنع الأسلحة النووية؛

(٣) التأكد من أن منشآت إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية التي تم إغلاقها أو تفكيكها قبل/ بعد دخول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ ستبقى مغلقة أو مفككة؛

(٤) التأكد من أن المواد الانشطارية التي أعلنت دولة طرف طوعاً أنها فائضة عن الحاجة نتيجة نزع سلاحها النووي أو إعادة النظر في سياستها الأمنية لا يتم استرجاعها لأغراض صنع الأسلحة النووية.

لذلك، فعندما نناقش إمكانية التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أو في إطار هذه المسألة بشأن جدوى أي فئة من فئات التحقق، يتعين علينا أن نحدد بوضوح أي فئة نحن نتحدث عنها. وبناء على ذلك، فحتى إذا بدا صعباً إدراج إحدى فئات التحقق في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن الفئات الأخرى قد تظل مجدية وضرورية، ويمكنها بالتالي أن تساعد في حل الصعوبات التي تكتنف المناقشات بشأن ضرورة التحقق أو قدرته على الاستمرار.

ونود بوجه خاص أن نسترعي الانتباه إلى مفهوم "الضمانات" بموجب معاهدة عدم الانتشار، وهو مفهوم يندرج في إطار الفئة ٢-١ المشار إليها آنفاً، أي الفئة الثانية التي تنقسم إلى فئتين فرعيتين (التأكد من عدم تحويل

المواد النووية من الأغراض السلمية إلى أغراض صنع الأسلحة النووية). وأود أن أشير إلى أن أربع دول حائزة لأسلحة نووية ودولتين غير عضويتين في معاهدة عدم الانتشار قد أخضعت بالفعل بعضاً من موادها ومنشآتها النووية المستخدمة في الأغراض السلمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أود أن أشير إلى أنه بإمكاننا أن نتعلم من المبادرة الثلاثية الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تندرج في إطار الفئة ٤ التي أشرت إليها آنفاً. ولذلك، من المفيد أن نعيد النظر في مسألة التحقق في ضوء مفهوم "الضمانات".

ثالثاً، عندما نتناقش بشأن "المخزونات القائمة"، ينبغي لنا أن نحدد بوضوح ما هو نوع "المخزونات القائمة" التي نتحدث عنها وأي التزامات ينبغي أن تنسحب عليها. وعلى سبيل المثال، يمكن تصنيف "المخزونات القائمة" إلى عدة فئات مختلفة: (أ) المخزونات القائمة من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية؛ و(ب) المخزونات القائمة المستخدمة في الأغراض السلمية؛ و(ج) المخزونات القائمة المستخدمة للأغراض العسكرية التقليدية؛ و(د) المخزونات القائمة التي يمكن أن تبقى في المنشآت المغلقة أو المفككة؛ وأخيراً (هـ) المخزونات القائمة التي أعلن طوعاً أنها زائدة عن الحاجة للأغراض المتعلقة بالأسلحة النووية.

ويمكن أيضاً تصنيف الالتزامات بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى الفئات العديدة الآتية: ١٠ حظر على الإنتاج؛ و٢٠ الإعلانات الإلزامية أو الطوعية؛ و٣٠ تدابير التحقق الإلزامي (أو الضمانات)؛ و٤٠ حظر على النقل؛ و٥٠ الالتزامات بشأن الأمن النووي (المساءلة والمراقبة، والحماية المادية، وما إلى ذلك). ودراسة كل فئة من فئات "المخزونات القائمة" وكل نوع من أنواع الالتزامات، مع مراعاة إمكانية الوصول إلى وضع معاهدة، من شأنه أن ييسر المناقشات بشأن كيفية إدارة "المخزونات القائمة".

وفيما يتعلق بالدورة الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، نعتقد أن ١٠ نطاق الالتزامات، بما في ذلك إدارة المخزونات القائمة (الالتزامات الأساسية)، و٢٠ التحقق أو الضمانات، و٣٠ تعريف المواد الانشطارية (أي المواد التي ستخضع لقواعد تنظيمية) ستشكل المواضيع الفرعية المركزية للمناقشة. وبالإضافة إلى ذلك، نعتبر أن المسائل الأخرى، مثل التنظيم المستقبلي، والحكم المتعلق بدخول المعاهدة حيز النفاذ، وتعديلها، والانسحاب منها، وعملية استعراضها، تشكل هي الأخرى مسائل أساسية بالنسبة إلى صياغة المعاهدة، إلا أنها لا تشكل في الوقت الراهن سوى مسائل ثانوية. ونعتقد أن المسائل الثلاث الأولى ستشكل نقطة الاهتمام الرئيسية. وترى اليابان أن مسألتَي التحقق أو الضمانات وإدارة المخزونات القائمة تتطلبان تنظيم دورتين على الأقل لكل مسألة، في حين يتطلب تعريف المواد الانشطارية تنظيم دورة مركزية واحدة. لذلك، فإذا أدرجنا المسائل الأخرى، فإن عدد الدورات اللازمة سيكون ست دورات على الأقل.

وإذا أخذنا في الاعتبار الطابع التقني للمسألة، من الواضح أن مشاركة الخبراء تتسم بأهمية بالغة لتعزيز فعالية المناقشات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن هذا المنطلق، تنوي اليابان إرسال خبراءها للمشاركة في دورة أيار/مايو، وإننا نشجع البلدان الأخرى على أن تقوم بالشيء نفسه. ومن خلال مساهمة الخبراء العارفين بالمسائل التقنية، سيتسنى مبدئياً إيجاد حل تقني للتغلب على المشاكل السياسية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الأفكار المشار إليها آنفاً لم تتجاوز المراحل الأولى من الدرس، ومرة أخرى نرحب بأية تعاليق وأي مساهمة إيجابية تصدر من الدول الأعضاء الأخرى. وعلى وجه الخصوص، إن مشاركة الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار تتسم بطبيعة الحال بأهمية قصوى وليس من المبالغة التأكيد عليها. وبناء عليه، وبصرف النظر عن معاملة المخزونات القائمة، ونظراً لأثر عدم إمكانية الرجوع، نعتقد أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تشكل تدبيراً من تدابير نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، فهي تشكل أيضاً تدبيراً من تدابير عدم الانتشار النووي حيث إنها تسمح بمراقبة ومنع إنتاج المواد الانشطارية. وإذ نضع هذه الأمور في اعتبارنا، فإننا ندعو جميع الدول الراغبة في المضي قدماً بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي إلى أن تضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في صدارة أولوياتها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان، السيد مين، على بيانه وعلى تقديمه لاقتراحه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير نيوزيلندا، السيد تيم كوغلي.

السيد كوفلي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، في هذه الذكرى السابعة لاتفاقية حظر الألغام، وبهذه المناسبة التي نحیی فيها اليوم الدولي للمرأة، أود أن أشكركم على الكلمات الطيبة التي وجهتموها، أنتم وزملائكم، لي ولبلدي.

إن حضورنا مؤتمر نزع السلاح على مدى السنوات الأربع الماضية كان تجربة تحدو بالمرء إلى الاعتدال. فكثيراً ما كان يبدو لي أننا كنا أميل الاهتمام بعرض خلافاتنا من ميلنا إلى إيجاد قواسم مشتركة تجمعنا. وإن حيرة المرء لتزداد إذا ما سلم بأن العنصر المشترك بيننا إلى أبعد حد هو انشغالنا بأمر أساسي إلى هذه الدرجة، ألا وهو أمننا الوطني والجماعي.

وإني آمل أن يكون بوسعي، وأنا أحتتم هذا اليوم المهمة التي أسندت إليّ، أن أقول لحكومة بلدي في تقريرتي النهائي إننا نقرب بخطى بطيئة ولكنها راسخة من إدراك هذه الحقيقة. ولا يهم أن يعزى ذلك لكون الأمور قد بلغت بنا مجتمعين لأن نتقبل بأن بقاء هذا المؤتمر بات مشكوكاً فيه، أو لأن العديد من البلدان المحبطة، على غرار بلدي، قد طرحت إبان الجمعية العامة الستين للأمم المتحدة تحدياً معيناً. وإنما ما يهم هو أن هذا المؤتمر بدأ يمسك تماماً بزمام أمور مستقبله.

وأرى أن ثمة دليلاً بدأ يتعزز على وجود شعور جديد بالهدف. وهو يشمل العوامل التالية:

أن الاعتراف غير الرسمي الذي ساد على مدى السنة الماضية بالحاجة إلى الاستمرارية بين الرؤساء المتعاقبين، قد تجسد على نحو ملموس بقدر أكبر بكثير في التعاون الذي حدث بالفعل في هذه السنة.

أن وضع جدول زمني لسنة العمل بكاملها يشكل وسيلة صغيرة ولكنها عملية لتعزيز هذه الاستمرارية الرئاسية الجديدة، وللمساعدة في الوقت ذاته على الارتقاء بسرعة في مؤتمر نزع السلاح.

أن المستوى المتنامي للمشاركة والنبرة التي تتسم بها هذه المشاركة في جميع الجوانب دليل - فيما يبدو لي - على استعداد جديد ليس لطبي صفحة السنوات العجاف فحسب، وإنما لبذل جهد واع من جانب الأعضاء جميعاً

للشروع في محاولة التعويض عن الإخفاق في التوصل إلى نتائج في مجال نزع السلاح، والحد من الأسلحة في مؤتمر القمة الذي عقده الأمم المتحدة في العام الماضي.

أن التواتر الأكبر الذي تتسم به لقاءاتنا في هذه القاعة واستعدادنا لتسجيل مناقشاتنا في الوثائق الرسمية للمؤتمر يبشر بالخير لمستقبلنا.

ويبدو لي أيضاً أن ثمة قبولاً أوسع نطاقاً بأن نزاهة مؤتمر نزع السلاح لا تتوقف ببساطة على مدى تواتر اجتماعاتنا أو مدى كثرة تناولنا للكلمة أو مدى ما تتسم به مناقشاتنا من طابع رسمي أو منظم، أو مدى تحليتنا بالمرونة لدى تكليف زملائنا من معاوني الرئيس، وإنما تتوقف على النتائج التي يتمخض عنها هذا النشاط المتزايد.

وأشعر أننا أصبحنا تدريجياً أكثر ارتياحاً بشأن الهامش الذي نسمح به لرؤسائنا في ممارستهم لسلاطهم الرئاسية. وهو ما يستمد بصورة منطقية من زيادة التنسيق فيما بين الرؤساء المتعاقبين.

وعلينا أن نسأل أنفسنا إن كان ذلك يشكل أيضاً مستوى متزايداً من الثقة المتبادلة فيما بيننا. أمل بالتأكيد أن يكون الأمر كذلك.

وربما كانت هذه بدايات صغيرة، ولكن تراكمها قد يساعدنا في التغلب على الملل النسبي الذي انتابنا ويعتث شيئاً من الزخم في عملنا. إننا لا نأتي إلى هذه القاعة للاستماع فحسب وإنما لتفاعل بعضنا مع بعض. ويغمرني الأمل أكثر من أي وقت مضى على مدى السنوات الأربع الماضية أن تكون الخطب الرنانة التي اتسمت بها دوراتنا قد فسحت المجال للبراغماتية. وأنه بقدر ما نطمح إلى إعطاء الأولوية للمسائل الأساسية ولغيرها من المسائل التي فُتِمَ بها اهتماماً خاصاً، فسيكون علينا أن نواصل عملنا على جبهة أضيق وبقدر أكبر من التدرج.

وسيتمكن الاختبار الحاسم لهذا الزخم والبراغماتية في مدى استعدادنا الجماعي للتحلي بالمزيد من الشفافية في مداولاتنا، ولإشراك المجتمع المدني بشكل أعم، بل ولا بد أن أضيف: بما في ذلك فتح أبواب قاعاتنا لأصحاب البيان السنوي ليوم المرأة، وفي قدرتنا على تجسيد ما نقصده، على المستوى العملي، بعبارة "تدابير بناء الثقة".

وآمل، بمزيد من التخمين، أن نحاول أن نتأمل في الكيفية التي نصوغ بها برنامج عملنا بعبارات أبسط مما درجنا عليه في السابق. وقد لا نفلح في وضع برنامج عمل خالٍ من الغموض البناء، ولكن لا ينبغي أن يمنعنا ذلك من محاولة سلوك نهج الحد الأدنى كي نرى إن كنا نستطيع إيجاد طريق للتقدم إلى الأمام.

وأرى أن برنامج العمل البراغماتي هو الذي ينطوي على نشاطين متوازيين وليس بالضرورة متساويين. الأول هو التفاوض بشأن معاهدة تتناول المواد الانشطارية في إطار هيئة فرعية تتولى صياغة اتفاقية فعالة تكفل وقف إنتاج المواد الانشطارية المخصصة للأسلحة النووية أو غيرها من النبائط المتفجرة، واعتماد هذه الاتفاقية. ولم أستعمل عبارة "دون شروط مسبقة" لأنها مشروطة في حد ذاتها. ونعتقد أنه قد آن الأوان للتعامل مع مسألة المعاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية نظراً للصفة التفاوضية التي أسندت لهذه المسألة في مقترحات برنامج عملنا التي نالت التأييد على أوسع نطاق.

أما النشاط الموازي الثاني فيكمن في مناقشة الولايات المنوطة بصور رئيسية بالهيئات الفرعية المعنية بتزاع السلاح ولكن ليس حصراً عليها، وفي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. ويخصص هذه المناقشات ما يلزم من الوقت لضمان المعالجة الفعالة لهذه القضايا، في حين يترك ما يكفي من الوقت لتناول النشاط الأول على نحو شامل وفعال.

وبعبارة أخرى، سنعمد أساساً على مهاراتنا التفاوضية بعد إقرار برنامج العمل بدلاً من السعي، كما هو الشأن حالياً، إلى الإفراط في املاءاتنا سلفاً. وإذا ما تبين أن طاقتنا الكامنة لم تستنفد في التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها الإطار المحرك الجديد لمساعي نزع السلاح وحظر الانتشار، فعندئذ يصبح من المعقول أن نطمح إلى تكثيف الجهود التي نبذلها في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أو ضمانات الأمن السلبية، أو غيرها من جوانب نزع السلاح.

وإني أسلم بسهولة بأن هذا النهج قد يكون مبسطاً، ولكن هل هو نهج غير منطقي؟ فنحن نرغب في أن نستمع لرأي مخالف إن كان هناك رأي مخالف. وعلى أي حال، يبدو لبلدي أن الخيار المتاح لمؤتمر نزع السلاح يكمن في أن ننكب على العمل بسرعة على أساس وصفة بسيطة وإلا صار لا طائل من ورائه. ونظراً لاستثمارنا الجماعي في أمننا الوطني والدولي، فإن الاحتمال الأخير لا يخطر على بال بالتأكيد. ذلك أنني عندما قلت من قبل إن مستقبلنا بات بين أيدينا، فإني لم أطلق ذلك الكلام على عواهنه.

وسأواصل، من جهتي، متابعة عمل مؤتمر نزع السلاح باهتمام يفوق متابعة المراقب المهتم، وإني لأشكر جميع الزملاء وجميع أولئك الذين يسندون عملنا بخبراتهم العالية على صحتهم ودعمهم لي طيلة الوقت الذي قضيته ممثلاً لنيوزيلندا لدى مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير كوفلي على كلمته وتحليله المقتضب للوضع السائد حالياً في مؤتمر نزع السلاح. والآن أعطي الكلمة للسيد كييتل بولسن من النرويج.

السيد بولسن (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أقدم باختصار شديد للغاية ملاحظتين اثنتين فقط، الأولى تتعلق باتفاقية الألغام الأرضية، التي تلتزم بها حكومة بلدي التزاماً كاملاً. وأرى أنه من المفيد التذكير اليوم بأن جهوداً مضنية بذلت في مطلع التسعينات ومنتصفها للشروع في مفاوضات بشأن وضع هذه الاتفاقية في إطار مؤتمر نزع السلاح. على أن هذه الجهود فشلت فشلاً ذريعاً. ولكن جرت مع ذلك مفاوضات ناجحة بشأن الاتفاقية خارج هذه القاعة. والدرس الذي يستخلص من ذلك هو أن الإرادة سبيل النجاح على الدوام، سواء في مؤتمر نزع السلاح أو خارجه.

ثانياً، إننا نشهد اليوم مرة أخرى هذه الممارسة الغريبة المتمثلة في إلزام وسيط بتلاوة بيان المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق باليوم الدولي للمرأة. وهذا أمر مزعج بقدر الإزعاج الذي يسببه المأزق العام الذي آل إليه هذا المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد بولسن من النرويج على مداخلته. والآن أعطي الكلمة للسيد إيفان غرينفيتش من بيلاروس.

السيد غرينفيتش (بيلاروس) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص تمنياتي لكم بالنجاح في مهمتكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. إن بيلاروس لتؤيد جهودكم وكذلك جهود سلفكم، السيد زديسلاف رباكي، سفير بولندا، الرامية إلى استئناف العمل على أشده في مؤتمر نزع السلاح.

لقد حلت الذكرى السابعة لبدء سريان مفعول اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في تاريخ ١ آذار/مارس. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد التزام بيلاروس بالأفكار التي كرستها عملية أوتاوا. وتؤيد بيلاروس إضفاء الصبغة العالمية على جميع الاتفاقات الدولية القائمة التي تتصدى لمشكلة الألغام، بما فيها البروتوكول الثاني المعدل واتفاقية أوتاوا. ونعتقد أن ضمان عالمية هذه الصكوك وتقييد جميع الأطراف بهذه الاتفاقات بشكل صارم سيؤدي إلى القضاء على أزمة الألغام

وفي ٢ آذار/مارس، وزعت وزارة الخارجية لجمهورية بيلاروس بياناً أرى أنه من الأهمية البالغة توجيه انتباه مؤتمر نزع السلاح إلى ما جاء فيه. وفيما يلي نصه:

"لقد حلت الذكرى الثانية لبدء سريان مفعول اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بالنسبة لبيلاروس في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦. فبلدنا يؤيد مقاصد اتفاقية أوتاوا تأييداً كاملاً، وهو ينوي تدمير جميع المخزونات الموجودة لديها من الألغام المضادة للأفراد المحظورة بموجب أحكام هذا الصك بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد عمدت وزارتنا الدفاع والخارجية في بيلاروس، لأغراض تنفيذ الاتفاقية، إلى تحليل ودراسة تجارب الدول الأخرى في مجال القضاء على الألغام. وقد جرت مفاوضات وتم التوقيع على اتفاقات ستمكن من كفالة تقديم المساعدة الدولية للقضاء على المخزونات من الألغام المضادة للأفراد في بلدنا. وفي هذا الصدد، تعرب جمهورية بيلاروس عن امتنانها لحكومي كندا وليتوانيا اللتين قدمتا مساهمة كبيرة لمشروع القضاء على الألغام المضادة للأفراد الذي بدئ في تنفيذه في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦. وستعمل وزارة الدفاع في بيلاروس، جنباً إلى جنب مع وكالة الصيانة والإمداد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، على مدى الأشهر الستة القادمة، على القضاء على نحو ٣٠٠ ٠٠٠ لغم مضاد للأفراد. وهناك نية أيضاً لتدمير أنواع الألغام المعبأة بالسوائل من طراز PFM-1 - التي يوجد منها في بيلاروس ٣ ملايين لغم - وذلك في إطار مشروع دولي آخر ينفذ هذا العام مع المفوضية الأوروبية".

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس، السيد غرينفيتش، على بيانه وكلماته الطيبة الموجهة إلى الرئيس، والآن أعطي الكلمة لممثل آيرلندا، السيد ديكلان سميث.

السيد سميث (آيرلندا) (الكلمة بالإنكليزية): قبل بضعة أسابيع، قدمت آيرلندا اقتراحاً يدعو إلى السماح لمنظمة غير حكومية بأن تتلو بنفسها مباشرة البيان الذي صاغته بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وقد حظي هذا الاقتراح بتأييد واسع من مختلف المجموعات. وقد لبيت، أنت، سيدي الرئيس، هذه الدعوة وقلت إنك اقترحت السعي إلى تيسير هذا الطلب. ولكن ها نحن نشهد اليوم تكرار التقليد المؤسف نفسه الذي يعود إلى عهد ولسي. إن الحالة التي نشهدها هنا اليوم تتنافى والممارسة الجيدة السائدة في الأمم المتحدة وفي غيرها من محافل نزع السلاح. ففي مكاننا هذا، يمكن الإدلاء ببيان، ولكن ليس من قبل الذين صاغوه. فهؤلاء عليهم التزام الصمت، بحيث يشاهدون ولا يسمعون لهم صوت. وإنه لمهزلة وإهانة أن يعتبر هذا النهج أسلوباً مناسباً لإحياء اليوم

الدولي للمرأة. ولكن الطريقة التي تم بها تجاهل رغبة أولئك الذي أيدوا الاقتراح الآيرلندي مهزلة هي الأخرى. لقد قدم عضو في هذا المؤتمر اقتراحاً. وأيده عدد كبير من المتحدثين. ولم يعترض عليه متحدث واحد. فأبي قاعدة من قواعد النظام الداخلي اعتمدت للتعامل مع هذه المسألة؟ لا يسعني إلا أن أفترض أن بعض الأعضاء اعتقدوا أن توافق الآراء قابل بالنقض، النقض الصامت. ولا يسعنا إلا أن نفترض أن بعض الأعضاء أخبروا الرئيس أنهم لا يستطيعون الموافقة على إفساح المجال لهذه الخطوة المتواضعة كي تجد طريقها إلى عالم الواقع، ولكنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء شرح مبررات موقفهم أمام هذا المحفل.

لقد تحدثت آيرلندا في الأسبوع الماضي عن موضوع الشفافية في مجال نزع السلاح النووي. ومن الواضح أن تحقيق الشفافية في الطريقة التي يعمل بها هذا المؤتمر هدف يصعب بلوغه.

وإننا نشكر وفد الولايات المتحدة على توزيعه في هذا اليوم بيان وزيرة الخارجية راييس عن اليوم الدولي للمرأة. وبالتأكيد فنحن نرحب بالاستماع إلى آرائه بشأن تيسير إدلاء المنظمة غير الحكومية المعنية ببياناتها عن اليوم الدولي للمرأة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد سميث من آيرلندا على بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثل مصر، السيد سميح أبو العينين.

السيد أبو العينين (مصر): أود في البداية أن أشير إلى أننا كنا نتطلع لقيام المنظمات غير الحكومية بإلقاء كلمة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بنفسها ودون وسيط هذا العام. وتأمل مصر كالعديد من الدول في مؤتمر نزع السلاح في تغيير ذلك العام القادم أسوة بما يتم في العديد من محافل نزع السلاح الأخرى وتقديراً لدور المنظمات غير الحكومية ولليوم العالمي للمرأة ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثانياً، بمناسبة مرور سبعة أعوام على دخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ وما حققته على المستويين الإنساني والاجتماعي فإن مصر لا زالت في انتظار أن تأخذ الاتفاقية بعين الاعتبار مصالح ومشاكل العديد من الدول النامية، ومنها مصر. وقد سبق أن أعربنا عن موقفنا في عدة مناسبات، ومؤخراً في هذا الصدد خلال مؤتمر المراجعة للاتفاقية في نيروبي واجتماع زغرب الأخير، ويمكن الرجوع لبيانات مصر المفصلة في المناسبتين.

إن مصر تعاني من وجود حوالي ٢٢ مليون لغم ومتفجرات من بقايا الحرب العالمية الثانية. ومصر تطالب الدول المسؤولة عن زرع هذه الألغام بإزالتها وتحمل مسؤولياتها في هذا الصدد، خاصة في ضوء الآثار التنموية السلبية لاستمرار وجود هذه الألغام بمصر، فضلاً عن الارتفاع المستمر في عدد الضحايا من جراء هذه الألغام والانعكاسات الإنسانية والاجتماعية المعقدة لذلك.

إن مصر تطالب المجتمع الدولي، بمناسبة مرور سبع سنوات على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بأخذ هذه المطالب وبأخذ حقوق الدول المتضررة من وجود هذه الألغام في الاعتبار، وذلك لتحقيق التوازن المنشود في الاتفاقية، ولتحقيق الأهداف الإنسانية المعلنة للاتفاقية، وحتى يكون للمسعى الدولي الحالي لتحقيق عالمية الاتفاقية مصداقيته. الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر، السيد أبو العينين، على بيانه ومقترحاته. والآن أعطي الكلمة لممثل كولومبيا، السيد رافاييل كوينتيرو كوبيداس.

السيد كوينتيرو كوبيداس (كولومبيا) (الكلمة بالإسبانية): أود أن أعود باقتضاب شديد إلى مسألة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ولكن أود أولاً أن أقول إننا نتفق تماماً مع ما قاله ممثل آيرلندا الموقر ونؤيده فيما ذهب إليه.

إن كولومبيا، التي شاء لها حظها التعيس أن تكون البلد الأكثر تضرراً، في نصف الكرة الجنوبي، والبلد الرابع على مستوى العالم الأكثر تضرراً، من آفة الألغام المضادة للأفراد، تقرر بالأهمية الكبرى التي تكتسبها اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وتهنئ كولومبيا جميع البلدان التي أفادتها الاتفاقية في حماية مواطنيها من الآثار غير الإنسانية المترتبة على استخدام هذه الألغام. لقد عانينا طيلة السنوات السبع الماضية وقوع ضحيتين بين قتيل وجريح في المتوسط كل يوم؛ من بينهم نسبة ٧٠ في المائة من الضحايا مدنيين، و ٤٠ في المائة من هؤلاء المدنيين من الأولاد والبنات. ولا يسعنا إلا أن نغبط أولئك الذين هم في منأى عن التعرض لهذه المعاناة. وإلى أن نحقق إضفاء الطابع العالمي الصرف والكامل على هذه الاتفاقية، وطالما أن الألغام المضادة للأفراد لا تزال تُنتج في العالم ولا تزال تصل إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول بالسهولة المدهشة التي نشهدها حالياً، فإننا نخشى أن تظل مشاعرنا على حالها: مشاعر حسد ومعاناة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كولومبيا، السيد كوينتيرو كوبيداس. المتحدث القادم سيكون ممثل فرنسا، السيد جون ميشال ديباكس.

السيد ديباكس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): لم يكن وفد بلدي ينوي تناول الكلمة في هذا الصباح. على أن هناك عدداً من الأسئلة المباشرة وغير المباشرة قد وجهت لوفد فرنسا، وأعتقد أن من المهم توضيح بعض من هذه المسائل. أولاً، أود أن أقول إنني ممتن للاهتمام الذي تبديه الوفود الحاضرة في مجلسنا هذا، ولا سيما وفد سورية، إزاء التصريحات التي أدلى بها سفير بلدي في هذا المحفل. ويسرني أيضاً أن أتمكن من الحديث بتمعن شديد عن مسألة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مباشرة بعد النقاش العام بشأن نزع السلاح النووي. وهذه بالفعل هي الفكرة التي كانت تراودنا عن حوار مهيكّل وهادف ومتفاعل كالذي اقترحه سفير بولندا باسم الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٦ لمؤتمرنا. كما أنني ألاحظ أن عدداً من الوفود، في جميع أرجاء هذه القاعة ومن جميع المجموعات الإقليمية التي يتكون منها المؤتمر، قد تناولت هذه المسألة بالفعل، وإن كان بشكل تمهيدي. وفي ذلك إشارة طيبة.

فبالنسبة لوفدنا، يعد إبرام معاهدة من هذا القبيل الخطوة القادمة في مجال نزع السلاح النووي متعدد الأطراف المنوط بمؤتمر نزع السلاح. وهذه الكلمات التي استعملتها كلها مهمة. لماذا؟ يمكن أن تكون لنا رؤى متباينة بشأن القول بأن الوقت قد حان لتناول هذا الموضوع أو ذاك أو أنه لم يحن بعد، وكذلك الحال بالنسبة لاستصواب الشروع في مفاوضات ما. وأعترف أنه يمكن أيضاً أن تكون لنا رؤى متباينة بشأن أولويات مختلف المجموعات. ومن جانبنا، فقد استمعنا باهتمام شديد إلى وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود في هذه القاعة عن نزع السلاح النووي بوجه عام. على أن المجتمع الدولي كلفنا بولاية وسطر لنا هدفاً منذ عام ١٩٩٥ في القرار الذي اتخذته مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار وتمديدها بشأن المبادئ والأهداف لحظر انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وكرستهما الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار لعام ٢٠٠٠، فضلاً عن أن هذه

الولاية وهذا الهدف كانا في صميم المناقشات الموضوعية التي دارت في إطار مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار لعام ٢٠٠٥، رغم أننا لم نتوصل مع الأسف في عام ٢٠٠٥ إلى وثيقة موضوعية متفق عليها بتوافق الآراء.

ولعل من المفيد، فيما أرى، أن نذكر في هذا المقام بأن القرارات بشأن هذا الموضوع عادة ما تطرح للتصويت عليها في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي عام ٢٠٠٤ صوتت فرنسا، مثلها مثل دول أخرى، والواقع أن عددها في هذه القاعة كبير، لصالح القرار الذي اقترحه وفد كندا، والذي يعالج هذه المسألة تحديداً، وصوتت في عام ٢٠٠٥ لصالح القرار الذي اقترحه وفد اليابان، الذي يعالج الأسلحة النووية بشكل عام، ولكنه كان القرار الوحيد الذي تناول، في تلك الظروف، مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبالتالي فإن إبرام معاهدة من هذا القبيل هدف كُلفنا بتحقيقه؛ ولدينا ولاية للشروع في مفاوضات لهذه الغاية. وهنا أنتقل ربما إلى تقديم التوضيحات الضرورية للتعليقات التي أدلى بها في هذا المكان سفير بلدي في الأسبوع الماضي، وإلى التمييز الذي يتعين علينا البت فيه بين ما نراه من توافر الظروف أو انعدام الظروف للشروع في هذه المفاوضات في هذا الحفل. وبهذا الصدد، فإن فرنسا، شأنها شأن البلدان الأخرى الـ ٢٤ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ملزمة بموقف مشترك اتخذناه فيما بيننا عشية مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار لعام ٢٠٠٥، وهو الموقف الذي سجّل بأننا نؤيد بدء هذه المفاوضات، هنا في مؤتمر نزع السلاح، دون شروط مسبقة. وهذا الموقف ملزم قانوناً للأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ونحن نؤيد بالطبع دائماً التقيد بهذا الموقف هنا في مؤتمر نزع السلاح. وهذا ما قاله سفير بلدي في بداية الأمر.

على أن جميع الوفود الحاضرة هنا، أوروبية كانت أم غير أوروبية، ستبلور مواقف وطنية خاصة بما أثناء المفاوضات. ومن ثم رأينا أن من المفيد تقديم توضيحات بشأن ثلاثة عناصر تكتسي أهمية بالنسبة لفرنسا عندما تبدأ المفاوضات. أولاً، ثمّة مفهوم الحظر على الإنتاج في المستقبل للمواد الانشطارية للمتفجرات لأغراض عسكرية، ثم هناك مسألة المخزونات الموجودة حالياً (واعتقد أن موقف فرنسا في هذه المسألة لم يكن مفاجأة كبيرة لأحد هنا في المؤتمر، إذ إنه موقف تقليدي والتزم به وفد بلدي منذ زمن بعيد). ومن جهة أخرى، لم يكن العنصر الثالث مفهوماً ربما من حيث جميع مضامينه الدقيقة، وذلك نظراً لترجمة الفرنسية لمصطلح "قابلية التفتيش"، التي تشير بالنسبة لنا في اللغة الفرنسية إلى فكرة يمكن التحقق منها. وسيكون بوسعنا الحديث عنها أثناء المفاوضات، ونحن مستعدون لبحث مفهوم قابلية التفتيش هذا. وهذا ما أردت أن أوضحه.

وثمة أمر مهم بالنسبة لنا وهو أنه يبدو لنا مع ذلك أنه، بغض النظر عن تلك البلدان المعنية مباشرة بمسألة إنتاج المواد الانشطارية لأغراض استعمالها في التفجيرات - وقد ذكر الرقم ١٠، وأود بهذا الصدد الحصول على معلومات محددة عن هذا التقدير - هناك اتفاق لدى المجتمع الدولي على الشروع في المفاوضات بشأن موضوع إنتاج المواد الانشطارية وأن تكون هذه المفاوضات غير تمييزية وعالمية النطاق. وقد ورد هذا الموقف مجدداً في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا أود أن أنهى كلمتي من دون الإشارة إلى مغادرة زميلنا، سفير نيوزيلندا، السفير تيم كوفلي. لا شك أن هناك دائماً شعوراً بالحزن لمفارقة أحد الزملاء. وفي هذه الحالة، نشعر أن حزننا قد خفت وطأته بعض الشيء لأننا نتطلع، أو على الأقل يتطلع وفد بلادي، لاحتمال عودة زميلنا قريباً جداً لاستلام مهام أخرى، والتمكن

عندئذ من الاستفادة من خصاله الجليلة المتمثلة في التراثة والصرامة والأداء المهني. وبالتالي أقول له رافقتك السلامة وإلى لقاء قريب جداً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد ديباكس من فرنسا على بيانه. والآن أعطي الكلمة للسيد أوأيد من كينيا.

السيد أوأيد (كينيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم للمؤتمر، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئكم من كل قلوبنا وأن نشكركم على مبادراتكم الرامية لتفعيل عمل مؤتمر نزع السلاح. فلكم منا كل التأييد.

لم نكن ننوي الحديث في هذا اليوم، إلا أننا نتناول الكلمة للإدلاء بتعليق مقتضب بشأن البيان الذي كان من المفروض أن تدلي به المنظمات غير الحكومية عن اليوم الدولي للمرأة. فنحن نأسف بحق لعدم التمكن من إلقاء البيان على لسان أولئك الذين صاغوه مباشرة. لم يتكلم وفد بلادي عندما كانت هذه المسألة قيد المناقشة، ولكننا نود أن نوضح أننا كنا إلى جانب أغلبية الوفود التي أيدت الاقتراح الآيرلندي.

إنه لأمر مؤسف حقاً. ونود أن ننضم إلى أولئك الذين أعربوا عن خيبة أملهم إزاء هذا الوضع، وهو في نظرنا أمر يبعث على الأسى. ذلك أنه يتعين على هذه الهيئة الموقرة أن تعيد النظر في نظامها الداخلي إذا ما أرادت أن تحتفظ بمصداقيتها. وبهذه المناسبة، ونحن نحبي ذكرى اتفاقية حظر الألغام، التي كان لبلدي الشرف في استضافة مؤتمر استعراضها في عام ٢٠٠٤، نود أن نناشد مؤتمر نزع السلاح أن يتأسى بالممارسة التي تميزت بها اتفاقية حظر الألغام، حيث تعمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية يداً في يد وبشكل وثيق من أجل التصدي للتحديات التي واجهتها الاتفاقية. ونحن مقتنعون بأننا قادرون على إحراز تقدم كبير لو أمكن لمؤتمر نزع السلاح السير على هذا النهج.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كينيا، السيد أوأيد، على بيانه وكلماته التي وجهها إليّ وعلى مقترحاته. ولم يبق على قائمتي الآن سوى ثلاثة متحدثين هم المتحدثون من الجمهورية العربية السورية والسويد والجزائر. وأعطي الكلمة للسيد حسين علي، ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بداية اسمحوا لي أن أشيد بالجهود التي تبذلونها لتحقيق التقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح. كما اسمحوا لي أن أعبر عن أسفي وعن أسف وفد بلادي لعدم تمكن ممثلي المنظمات غير الحكومية النسائية من مخاطبة المؤتمر بشكل مباشر. ومما يزيد حالة الإحباط فيما يخص هذه المسألة هو أن الدول التي عارضت هذه المشاركة هي الدول التي تتحفنا كل يوم بضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صيانة الأمن والسلم الدوليين وفي بناء ونشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. يبدو أن هذه الدول لا تريد من المنظمات غير الحكومية إلا أن تكون أداة لخدمة سياساتها وهذا شيء مؤسف.

لقد أظهرت مناقشات الأسابيع الماضية أن بعض الوفود تعتقد أنه يمكن تحقيق تقدم في أعمالنا وفق الأولويات التي تضعها هذه الوفود من خلال المناورة واللف والدوران ومن خلال تجاهل أولويات الدول الأخرى

وما يقوله وما تقوله الوفود الأخرى. نود أن ننصح هؤلاء بأن لا يضيعوا وقتهم ولا وقت المؤتمر. لأن أفضل طريقة لتحقيق تقدم هي العمل بصراحة وشفافية وبضرورة احترام المشاغل الأمنية لجميع الدول الأعضاء.

لقد تحدثت بعض الوفود عن ضرورة تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء ونحن نشاطرهم الرأي لأن هناك فعلاً أزمة ثقة. فبعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية لم تتصل فقط من التزاماتها السابقة، بل استمرت في تطوير أسلحتها الحالية وتطوير أنواع من الأسلحة الجديدة واستمرت في رفضها التفاوض على نزع السلاح النووي، واستمرت في رفضها حتى مناقشة ضمانات الأمن السلبية وترفض حتى تشكيل لجنة فرعية في مؤتمر نزع السلاح ليس للتفاوض وإنما لمناقشة موضوع السلاح النووي. فهذا فعلاً يقلقنا ويظهر أن هناك أزمة ثقة بل أن ما يزيد أو يكرس أزمة الثقة هو ما عبر عنه سعادة سفير فرنسا في إحدى الجلسات المخصصة لترع السلاح النووي، عندما اعتبر أن تشكيل هيئة فرعية في إطار مؤتمر نزع السلاح هو مناورة وتكتيك مرفوض. إذن هناك أزمة ثقة لا بد من تجاوزها للتقدم في أعمالنا لأن هذه الأزمة تتمحور بشكل أساسي حول مدى إيمان الدول الأعضاء واحترامها لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة ولبادئ القانون الدولي.

رغم أن الأسبوع المنصرم كان مخصصاً أساساً لمناقشة مسألة نزع السلاح النووي، ورغم أن هناك أسبوعاً آخر مخصص لمناقشة موضوع المواد الانشطارية، فإن بعض الوفود استبقت الأمور وتحدثت عن موضوع المواد الانشطارية. وهنا أيضاً أشير إلى ما ذكره سعادة سفير فرنسا من أنه مقتنع بضرورة البدء بالتفاوض حول معاهدة FMCT بدون شروط مسبقة، وفي نفس الوقت حدد ثلاثة شروط وهي أن هكذا اتفاقية يجب أن لا تشمل المخزونات الحالية ويجب أن لا تشمل المواد المخصصة لأغراض عسكرية غير المواد المتفجرة وأيضاً أن لا تشمل على آلية للتحقق. وفعلاً هذا أمر محير. فكيف يمكن أن نصف هذه الشروط؟ هل هي شروط مسبقة أم شروط لاحقة؟

سعادة سفير المملكة المتحدة أعتبر أن الهدف من هكذا اتفاقية، الهدف من FMCT يجب أن يكون منع الدول الأخرى غير تلك التي تمتلك مواد انشطارية، منع هذه الدول من تصنيع أو امتلاك المواد الانشطارية. وهنا أيضاً لا بد أن نسأل ما هو المعيار؟ نحن نعمل في إطار الأمم المتحدة وأحد المبادئ الأساسية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة هو المساواة في السيادة بين الدول، والمساواة في السيادة تعني المساواة في الحقوق وفي الواجبات. وبالتالي فإن موضوع امتلاك المواد الانشطارية أو تصنيعها وهنا أريد أن أفتح قوسين وأشير إلى أن بلادي ليست لديها أي برنامج نووي وليست لها طموحات نووية لا عسكرية ولا سلمية ولكن أناقش المسألة من حيث المبدأ. إذن المواد الانشطارية إذا كانت هي منتج أو منتج غير شرعي فيجب أن يكون الحصول عليه محرماً على جميع الدول، وإذا كان منتجاً شرعياً فيجب من حيث المبدأ أن يحق لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليه أن تحصل عليه، أو على الأقل أن تكون هناك صيغة توافقية في كيفية الحصول عليه.

في جلسة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، استشهد سعادة سفير هولندا بمقولة للرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي عندما قال "لا يمكن أن تتفاوض مع أولئك الذين يتصرفون وفق مبدأ ما هو لي وما هو لك قابل للتفاوض". "What is mine is mine, what's yours is negotiable". لقد أسعدني سعادة السفير عندما ذكر بهذه المقولة لأنها تعبر بعمق عن المنطق الذي يتبعه أو الذي تتبعه بعض الوفود في تعاملها مع قضية FMCT ومع القضايا الأخرى المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولكن يجب أن أعترف أيضاً بأن سعادة سفير هولندا أعاد

وأحيطني يوم الثلاثاء عندما أشار إلى أن المناقشات التي جرت خلال الأسبوعين أو الأسابيع المنصرمة قد أظهرت نوعاً من التوافق بين الآراء أو من التقارب أو من التقارب بين مجموعات حول موضوع معاهدة FMCT.

لقد تابعت هذه المناقشات وجميعنا تابعها ويمكن أن نستنتج بسهولة إذا أردنا أن نقارن بحجم الدعم بالموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، بأن أكثر من ٤٠ دولة اعتبرت أن نزع السلاح النووي هو أولوية لها، وهو أولوية للأمن والسلم الدوليين. بينما عدد الوفود التي تحدثت عن ضرورة البدء بالتفاوض حول FMCT لا يتجاوز العشرة.

هذه الوفود التي تتحدث عن موضوع اتفاقية حظر المواد الانشطارية تعتبر أن الموضوع واضح، والنضوج هو حالة لا يمكن أن تتحقق لأن البعض يقول إن هذا الشيء واضح، حالة النضوج تتحقق عندما تتوفر عوامل معينة وتقييم حالة النضوج من خلال معايير معينة. فنحن ندعو الدول التي تعتبر أن هذا الموضوع واضح أن تقول لنا وسنكون لها شاكرين ما هي المعايير التي استخدمتها لتقييم حالة نضوج موضوع المواد الانشطارية؟

وبالطبع إذا اتفقنا على مجموعة من المعايير لتقييم حالة النضوج يمكن أن نطبقها على الموضوعات الأربعة الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال. ورغم أن موقفنا كموقف مجموعة الـ ٢١ هو ضرورة التعامل مع القضايا الأربع الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن فإنه إذا أظهرت عملية التقييم هذه المتفق عليها من حيث المعايير والمنهجية أن موضوعاً ما بلغ درجة نضوج أكثر من الموضوعات الأخرى فنحن على استعداد للبدء بالعمل على هذا الموضوع وبشكل منفصل.

ويمكن أن نبدأ هذه العملية وأماننا مزيد من الوقت بين الجزأين الأول والثاني من أعمال المؤتمر للاتفاق إذن على معايير وعلى منهجية للتقييم.

ويمكن أن نتحدث عن بعض المعايير أو عن بعض العوامل ذات الصلة بحالة النضوج، فلو طبقنا معيار الزمن على سبيل المثال فتقول الوفود التي تدعم فكرة نضوج FMCT أن مؤتمري المراجعة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ قد أوصيا بضرورة البدء بالتفاوض حول معاهدة FMCT. هذا صحيح ولكن أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في أول جلسة لها كان يخص موضوع السلاح النووي. إذن هناك نصف قرن من الزمن وهذه مدة ليست قليلة نصف قرن يفصل بين توقيت التحدث عن ضرورة نزع السلاح النووي وموضوع الأسلحة الانشطارية وبالعودة إلى توصيات مؤتمري المراجعة، فنحن ملتزمون بها وندعو الدول إلى التعامل معها بشكل شمولي وليس بشكل انتقائي، أي أن لا نأخذ منها ما نريد نأخذ التوصية الخاصة بـ FMCT ونرفض كل ما تبقى. وهناك توصيات أخرى أيضاً بشأن نزع السلاح النووي. إذن لا يمكن أن نتعامل مع هكذا توصيات بطريقة انتقائية.

طبعاً يمكن أن نستخدم معايير أخرى للتقييم مثل وجود مرجعيات قانونية أخرى، وهنا لا بد أيضاً من الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية الخاصة بضرورة التفاوض حول نزع السلاح النووي، وبقرارات الجمعية العامة المتكررة منذ أول جلسة لها وحتى عام ٢٠٠٥ الخاصة بتزع السلاح النووي.

معظم الوفود التي دعمت فكرة التفاوض على FMCT اعتبرت أن هكذا خطوة أو هكذا اتفاقية تشكل جزءاً وخطة أولى على طريق نزع السلاح النووي. ونحن نتفق معها في ذلك، وطالما أن الأمر كذلك فلماذا لا

نشكل هيئة فرعية واحدة في إطار مؤتمر نزع السلاح للتفاوض على نزع السلاح النووي بما في ذلك المواد الانشطارية، بدون شروط مسبقة، ونترك لهذه اللجنة العمل وفقاً للآليات والأولويات التي تراها. هذا لا يتناقض مع ما تقوله جميع الدول الأعضاء في هذا المؤتمر.

ختاماً، أريد أيضاً أن أذكر بعبارة وردت على لسان سعادة سفير المملكة المتحدة قبل بدء المناقشات الهيكلية عندما قال بأن هكذا مناقشات يجب أن تظهر بأن موضوع معاهدة FMCT هو موضوع ناضج. وهذا التعبير ذكرني بتعبير لرئيس دولة نحترمه ونحترم دولته عندما تعرض لمحاولة انقلاب فسئل "ما أنت فاعل بالانقلابيين؟" فقال لهم أو فأجاب "سوف نحكم عليهم بالإعدام بعد محاكمة عادلة".

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد علي من الجمهورية العربية السورية. المتحدث القادم على قائمتي هو ممثل السويد، السيد ماغنوس هالغرين.

السيد هالغرين (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أقدم تعليقاً مقتضباً بخصوص المسألة التي جرت مناقشتها بشأن بيان المنظمة غير الحكومية، ولكن قبل تناول الجوانب الإجرائية من هذه المسألة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي لأصحاب ذلك البيان على مساهمتهم المفيدة للغاية والمحفزة للآراء في عملنا في هذا المؤتمر، وآمل أن يلاحظ بعض أصحاب هذا البيان ذلك من الأروقة التي يوجدون فيها، وهو ما أفترضه.

وبصفتي ممثل وفد سجل تأييده في هذه الجلسة العامة للاقتراح الواضح والحصيف الذي قدمته آيرلندا، نود في هذا المقام أن نضم صوتنا لأولئك الذين يملكهم حزن شديد للغاية لعدم قبول وتطبيق هذا الاقتراح. إن الممارسة التي شهدنا هذا اليوم مرة أخرى حيال صوت المرأة بمناسبة اليوم الدولي للمرأة حيث استمعنا إليه من خلال وسيط - وهو وسيط محترم للغاية لا شك في ذلك - إنما يعكس مرة أخرى المشاكل الإجرائية التي تعانيها هذه الهيئة، فضلاً عن عدم شفافية إجراءاتها الخاصة باتخاذ القرار، واختلال نظام التشاور الذي يجري عن طريق ما يسمى بالمجموعات الإقليمية.

ونرحب، سيدي الرئيس، بمبادرتكم فيما يتعلق بالنظر في السبل الكفيلة بإيجاد حل لهذه المسألة، ونأمل أن تكون هذه هي السنة الأخيرة التي تتكرر فيها هذه الممارسة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد هالغرين من السويد. المتحدث القادم هو السيد خليفة من الجزائر.

السيد خليفة (الجزائر): سيدي الرئيس، إن الجامع الذي يحقق توافقاً في مؤتمر نزع السلاح بين الدول النووية والدول غير النووية في المؤتمر، هو التوافق على ضرورة نزع السلاح النووي. ولعل مداخلات وفدي روسيا والولايات المتحدة حول الجهود التي بذلها بلدهما في اتجاه التقليل من الأسلحة النووية لدليل على ذلك، ونحن نرتاح إلى ذلك ونشكرهم عليه وإن كان ذلك من وجهة نظر بلدنا لا يزال يعتبر دون التدابير التي لا رجعة فيها.

لقد استمعنا باهتمام إلى مداخلات الحاضرين هنا حول العديد من القضايا لا سيما موضوع معاهدة FMCT وأولويته لدى مؤتمر نزع السلاح. وبودنا الرجوع إلى ما جاء في كلمة سعادة سفير ألمانيا في الجلسة الماضية حول ضرورة احترام الحد من التسليح مما يحقق المصالح الأمنية المشروعة لكل الدول. وليست أرغب في التقليل من شأن معاهدة FMCT التي تشكل بالتأكيد مرحلة ضرورية لنزع السلاح خاصة إذا تصدت لمسألة المخزونات. هناك مسائل أخرى ذات أهمية بالنسبة للعديد من الدول وهي مسألة ضمانات الأمن السلبية ومسألة الفضاء الخارجي ومخاطر استعماله لأغراض عسكرية. فمن وجهة نظرنا، نحن هنا لسنا لترتيب الأولويات، فكل الأولويات على درجة واحدة من الأهمية. فالمواضيع الأربعة الرئيسية المدرجة وهي نزع السلاح النووي، ومعاهدة FMCT، و ضمانات الأمن السلبية، والفضاء الخارجي على درجة واحدة من الأهمية.

ولعل الممثلين الدائمين الذين هم موجودون هنا منذ عدة سنوات على دراية بالظروف التي أدت إلى ميلاد مقترح السفراء الخمس، وهي ضرورة إيجاد توازن بين مختلف هذه النقاط. وبالتالي فإن القول بأن معاهدة FMCT تحوز الآن على شبه إجماع بين مختلف المجموعات بمعزل عن المواضيع الأخرى يبدو لنا أنه سابق لأوانه.

والمسألة الثانية التي أريد أن أتطرق إليها هي أهمية إنشاء لجنة فرعية خاصة بتزع السلاح. وليسمح لي الوفد الفرنسي هنا - الذي نكن له كل الاحترام والتقدير - أن أوضح أن مسألة نزع السلاح النووي، التي كانت موجودة منذ سنة ١٩٤٦ على جدول أعمال المجموعة الدولية والتي كانت موضوع أول قرار للجمعية العامة ثم كانت أساس التوافق الذي نجمت عنه معاهدة حظر الانتشار النووي، كانت أيضاً موضوع القرار التفسيري لمحكمة العدل الدولية.

وأريد فقط أن أشير إلى أنه بالفعل في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، أي في مؤتمري مراجعة معاهدة حظر الانتشار، كان هناك إجماع على ضرورة إنشاء لجنة فرعية للتفاوض بشأن معاهدة FMCT، ولكن في نفس الوقت، وفي الخطوة الرابعة من الخطوات الثلاث عشرة، طلبت دول أطراف في معاهدة NPT من مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة فرعية لتزع السلاح النووي لمعالجة ودراسة مسألة نزع السلاح النووي.

وأختم كلمتي هنا بالقول بأنه بالنسبة للوفد الجزائري وعلى غرار ما جاء في كلمات العديد من الدول تبقى مسألة إقامة لجنة فرعية لتزع السلاح النووي هي أولوية ينبغي أن يتطرق إليها مؤتمر نزع السلاح النووي بالموازاة مع المسائل الأخرى التي أتيتُ على ذكرها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد خليفة من الجزائر. والمتحدث الأخير على قائمتي هو السيد إسلاميزاد من جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إسلاميزاد (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم مهمتكم الشاقة، وأتمنى لكم التوفيق، مؤكداً لكم أن وفد بلادي سيقدم لكم دعمه وتعاون الكاملين.

لقد طلبت تناول الكلمة في إطار ممارسة حق وفد بلادي في الرد وذلك للرد على بعض الإيماءات لبلدي التي وردت اليوم على لسان ممثل إسرائيل.

إن سياسة إسرائيل العدوانية، والاحتلال، والتي تهدد بها باستمرار منطقة الشرق الأوسط برمتها بترسانتها من الأسلحة النووية فضلاً عن الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل هو السبب الرئيسي بالتأكيد لانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة. وأود أيضاً أن أضيف أنه، نظراً لأن إسرائيل تواصل البقاء خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فنحن نرى أن أتفه ما يحتمل، إن كان أصلاً مسموحاً به، هو الحديث عن الحقوق والواجبات أو الامتثال للالتزامات بموجب هذه الصكوك من قبل الدول الأطراف فيها جميعاً أصلاً، ومنها إيران.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد إسلاميزاد من جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. والآن أعطي الكلمة للسفير كارلو تريزا من إيطاليا.

السيد تريزا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود قبل كل شيء أن أثنى على السفير كوفلي وأشيد ببيانه الذي كان غاية في الإلهام، والذي يتبين لي أنه بيانه الأخير، وهي فرصة للإشادة بالدور الهام الذي اضطلع به في هذا المؤتمر وأتمنى له التوفيق في المهمة الجديدة التي أعتقد أنه سيكلف بها.

لقد استمعنا باهتمام أيضاً إلى البيان المقدم من المنظمات غير الحكومية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، ونحن نقر بالدور الذي تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تقوم به في مجال نزع السلاح.

كما قدم السيد ماركو تيتش، سفير كرواتيا، عرضاً شاملاً للنتائج التي أحرزتها اتفاقية أوتاوا. وقد شعرت في وقت ما كما لو أنني في محفل يندرج في إطار اتفاقية أوتاوا، نظراً لتعرض العديد من المتحدثين لهذا الموضوع. على أن قضية الألغام تناوها أيضاً وفد الولايات المتحدة، واستمعنا باهتمام كبير إلى تأكيد الموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة إزاء مسألة الألغام. وأود أن أقول إننا استمعنا بعناية للتصريح بأن اقتراح الولايات المتحدة مكمل لاتفاقية أوتاوا وليس متعارضاً معها.

وكما ذكرنا في السابق، فإن إيطاليا مستعدة لتناول قضايا تعاهدية في مؤتمر نزع السلاح، بما فيها مسألة الألغام الأرضية، والألغام المضادة للأفراد، شريطة أن يكون ذلك منسجماً مع التزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا ومع تشريعها الوطنية التي أفرزتها اتفاقية أوتاوا.

ويود وفد بلادي أن يشيد بالبيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا. حقاً، فإن جنوب أفريقيا مثال على تطبيق مبدأ الأثر الرجعي في مجال الأسلحة النووية، وأعتقد أن علينا وضع هذه المسألة نصب أعيننا باستمرار باعتبارها مرجعاً هاماً. وتشاطر أيضاً الآراء التي أعربت عنها بشأن الحاجة إلى المزيد من الشفافية وبشأن الطابع المركزي لمعاهدة حظر الانتشار.

لقد تساءل مندوب سورية عما إذا كانت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مهياًة أو أنضج للتفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن ثمة بالأحرى توافقاً في الرأي لصالح البدء في مفاوضات حقيقية بشأن هذه المعاهدة، ونعتقد أن الأمر ممكن جداً وأود أن أضيف أيضاً أن مسألة ضبط المواد الانشطارية، ولا سيما المواد الانشطارية المخصصة للتفجيرات النووية، باتت أكثر إلحاحاً في هذه المرحلة. وبالتالي هناك أيضاً في نظرنا مسألة

الإلحاح، وفي هذا الظرف نرحب بالنظرة الاستباقية التي أوردتها اليابان في ورقتها المهمة للغاية، والتي نرى أننا سنحتاج للإصغاء إليها واستيعابها بمزيد من العناية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير تريزا من إيطاليا على تحليله الإجمالي لمناقشات هذا اليوم.

وهكذا نكون قد استمعنا إلى جميع المتحدثين على قائمتي اليوم. هل من وفد يرغب في تناول الكلمة في هذا الوقت؟ يبدو أنه لا أحد يرغب في تناول الكلمة.

قبل اختتام هذه الجلسة، أود أن أتبادل معكم بعض الأفكار والآراء بشأن مسألة تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمل المؤتمر، وبالأخص بشأن الممارسة الحالية المتمثلة في قيام نساء مشاركات في الحلقة الدراسية لليوم الدولي للمرأة، بتقديم بيانات أمام مؤتمر نزع السلاح.

وكما تعلمون فإن عدداً كبيراً من الوفود أعرب، أثناء الدورة الحالية، عن الرأي القائل بأن تلاوة هذا البيان أمام المؤتمر ينبغي أن تتم في هذا العام على يد ممثل عن النساء المشاركات في هذه الحلقة الدراسية. على أن مشاوراتي المكثفة بشأن هذه المسألة لم تكن حاسمة، ومن ثم قام الرئيس بتلاوة البيان مرة أخرى.

إلا أنه استناداً إلى المشاورات التي أجريتها، وعلى ضوء التأييد العارم للدول الأعضاء للسماح لممثل النساء بإلقاء البيان، فإني أعتقد أن بوسع المؤتمر زيادة بحث هذه المسألة. وفي ظل هذه الأوضاع، أنوي، بموافقتكم أيضاً، أن أطلب من معاوني الرئيس، باسم الرؤساء الستة، استكشاف سبل إقرار الممارسة الأكثر قابلية للتطبيق من أجل مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح مشاركة بناءة بقدر أكبر، مع مراعاة جميع الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني في عملها. وثمة توصية طُلب فيها من معاونين تقديم تقرير عن النتائج التي يتوصلون إليها في دورة نهاية هذا العام.

وأخيراً وليس آخراً، وفيما يتعلق بمسألة تجميع مختلف الاقتراحات والأفكار في إطار البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال، والتي أشرت إليها في الجلسة العامة الأخيرة، فإني ما زلت عاكفاً على عملية تجميع مناقشاتنا، وستتاح للوفود في الجلسة العامة القادمة.

وبهذا نختتم جلستنا العامة. وستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، في الساعة العاشرة صباحاً في قاعة المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

— — — —